مقدّمة

يرجع التفكير فى هذا الموضوع إلى بضع سنوات خلت حين تقدمت بكتابى «الفكر السياسى الحديث» إلى المكتبة الثقافية التى تصدر عن دار الكتاب العربى، فقد سألنى يومها الأستاذ محمد صميدة – أحد القائمين على أمورها والذى يعمل الآن بالرقابة على المطبوعات – لم لا أكتب عن السياسة فى الإسلام؟ واستهوتنى الفكرة ثم أهملتها زمناً ولكنها أخذت تلح على وتراودنى بين حين وآخر، وأشهد أن قراءاتى فى تلك الناحية رغم كثرتها لم تحملنى يوماً على تناولها أو الأهتمام بها وكنت قرأت فى صباى كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للأستاذ على عبد الرازق وعما أثاره من ضجة، وعجبت أن تثور هذه الضجة حول موضوع لا يتناول جوهر الدين بقدر ما يتناول واقعاً تاريخيا وأن ينال المؤلف ما ناله من سخط السلطة وأن يلقى كتابه هذه الضجة وأن يتصدى له من تصدى من الفقهاء وقادة الفكر الإسلامى فيتهم بالتحيف على الدين ويقال من وظيفته وتنزع منه العالمية وهى الشهادة التى تعترف لحاملها بإتمام دراسته فى رحاب الأزهر.

ولم أدع لنفسى وقتها القدرة على الحكم، ولا أستطيع حتى اليوم أن أدّعى لنفسى القدرة على الحكم فى أشياء لم أتناولها بالدراسة الواعية المستفيضة فى شتى مصادرها وأصولها وإن كنت ممن لا يتأثر بغيرى قدر ما أتأثر بهدى عقلى وتفكيرى فى موضوعية صارمة لا أتحرر فيها من فكرى أو اتجاهاتى العقلية. فلم أحكم للكتاب ولم أحكم عليه، وإن لم أجد فى فكرته غرابة أو تناقضاً عقلياً مع أية حقيقة تاريخية أو فقهية على قدر معرفتى حينذاك. فلما أعدت قراءته حين تقدم بى العمر وانتهيت من دراستى الجامعية وبدأت أكون لنفسى فكراً خاصًّا قررت يقينا بأن الكتاب لا يتضمن ما يؤخذ على صاحبه أو ما يؤخذ به صاحبه، فلم يكن أول من عرض لهذا البحث فى تاريخ الفكر الإسلامى فقد سبقه إليه غيره بين مؤيد ومعارض وذاهب مذاهب شتى فى الخلافة ووجوبها وطبيعتها وأصولها وأحكامها وما لصاحبها من حق ينمو ويتضاءل مع الظروف والأحوال وما يمر بالدولة من قوة وأضمحلال.

ولم أر فى تناول هذا البحث أو الخوض فيه ما يؤخذ به صاحبه إلا أن يجرى مع التيار العام مما يضع أقفالاً ثقالاً على الفكر فى تحرره وانطلاقه نحو العلم والمعرفة، ولم أر فيه شذوذاً على ما جرى فى التاريخ الإسلامى، فمنذاليوم الأول بعد انتقال النبى صلى الله عليه

وسلم إلى الرفيق الأعلى خاض المسلمون فى أمر الجماعة الإسلامية الناشئة ومن يتولى أمورها واختلفوا فيما بينهم على من يلى هذا الأمر كما اختلفوا على القواعد التى يجرى عليها اختيارهم، فقد ذهب الأنصار برأى وذهب المهاجرون برأى آخر وقال من قال منا أمير ومنكم أمير، وقال أبو بكر فى محاورته للأنصار: فأما العرب فلن تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ولم يرض أبو بكر بأن يدعى (خليفة الله) ونهى عنها من دعاه بها وقال: «لست بخليفة الله ولكنى خليفة رسول الله» ورضى عمر رضى الله عنه بلقب «أمير المؤمنين» ولم يتخذ لقب خليفة رسول الله.

فلو أن الخلافة كانت من أصول الإسلام لما اختلف عليها القوم ولما ترك النبى صلى الله عليه وسلم المسلمين فى حيرة من أمرها واختلاف على من يليها.

كل هذا مما كان يجول فى خاطرى وأنا أقرأ كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للمرة الثانية.

ولم أمض فى هذا التفكير طويلاً حتى شغلتنى عنه بحوث أخرى وإن كنت قد كونت حوله رأياً غدا يقيناً أو اقترب من اليقين.

وقد حيرنى ألّا يمضى الأستاذ على عبد الرازق فى بحوثه فيكشف لنا عن أصول النظرية السياسية فى الإسلام بعد أن قال برأى فى الخلافة ما كان ليكتمل مالم يغذ السير فى هذا البحث حتى غايته فيستكمل ما قصرت عنه البحوث الإسلامية حين أغضت عن النظرية واكتفت بالواقع القائم تجلوه ولا تفسره أو تقف عند صاحب الحكم تؤيده أو تنحاز لغيره فتقيم الحجة له أو تقيمها عليه من غير أن تعرض لمصدر الحق أو للقواعد التى ينبنى عليها أو لطبيعة الحكم وأصوله، وكأنها قد سلمت بما هو قائم من طبيعة الحكم فلا يعنيها إلا أن تعرف من هو صاحبه ومن هو أولى به من غيره، فسلمت بالخلافة واختلفت على صاحبها، وما كان لصاحبها أو من ظفر بها إلا أن يقيم حقه على مشافر السيوف.

وتزداد حيرتى فى نكوصهِ عن استقراء ما أهمل المسلمون الأوائل من مباحث السياسة وهو الذى يقول: «إن معارضتهم للخلافة نشأت إذ نشأت الخلافة نفسها وبقيت ببقائها، ما كان من شأنه أن يدفع القائمين بها إلى البحث فى الحكم وتحليل مصادره ومذاهبه ودرس الحكومات وكل ما يتصل بها أو نقد الخلافة وما تقوم عليه إلى آخر ما تتكون منه علوم السياسة لاجرم أن العرب كانوا أحق بهذا العلم وأولى من يواليه».

كما نراه يتساءل فيقول: «فما لهم قد وقفوا حيارى أمام ذلك العلم وارتدوا دون مباحثه حسيرين؟ ما لهم أهملوا النظر فى كتاب الجمهورية لأفلاطون وكتاب السياسة لأرسطو وهم الذين بلغ من إعجابهم بأرسطو أن لقبوه بالمعلم الأول، وما لهم رضوا أن يتركوا المسلمين فى

جهالة مطبقة بمبادئ السياسة وأنواع الحكومات عند اليونان وهم الذين ارتضوا أن ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان فى علم النحو وأن يروضوهم برياضة بيدبا الهندى فى كتاب كليلة ودمنة بل رضوا بأن يزجوا لهم علوم دينهم بما فى فلسفة اليونان من خير وشر وإيمان وكفر؟»

ولكنه يجيب على ما يتساءل عنه ويعلله بما قامت عليه الخلافة من قهر ساق له الشواهد من وقائع التاريخ وأحداثه فينشأ - كما يقول - «الضغط الملوكى على حرية العلم واستبداد الملوك بمعاهد التعليم، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا ولاشك أن علم السياسة هو أخطر العلوم على الملك بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلى آخره لذلك كان حتماً على الملوك أن يعادوه وأن يسدّوا سبيله على الناس».

ولعل حيرتى تزول حين أراه ينزل به ما رآه قد ينزل بمن يتعرض لمثل هذه المباحث من علماء المسلمين فنكص هو الآخر وكان نكوصه خيرا له، ولكن أترانا نحجم عن هذا البحث وننكص عنه فنترك ما غامت به عقول المسلمين من أفكار اختلطت فى أذهانهم شاهت بها وقائع التاريخ وضلّت بينها الحقيقة.

وهل ترانا نقف أمام الماضى وقفة عابد وثنى غاب عقله فى ثنايا وجدانه فضلّ عقله، ولم يهتد وجدانه وضاع فى غيبوبة فكرية لا يتبين فيها الحقيقة!

وما أرانى فى إكبارى للماضى بغافل عن حركة الحياة فى تطورها ونموها وما أرى إلّا أننا فى حاجة إلى فتح باب الاجتهاد من جديد حتى نجلى محاسن ديننا، وأنه دين الفطرة السوية يتجاوب مع كل زمان ومكان فلا ترى فيه نأمةً تجور على العقل أو تناقضه. وما على الباحثين كل فى ميدانه إلا أن يربط بين الدين والحياة رباطاً يقوم على الإقناع والعقل لا ينفصم فيه الدين عن الحياة.

وما أرى ألصق بحياتنا الحاضرة ونحن نقتحم آفاق التقدم إلّا أن نستقرئ الإطار الدينى للعلاقات التى تنتظم حياة الجماعة الإسلامية وأن نتبين جهد ما يواتينا البحث العلاقة بين الإسلام كدين عالمى والدولة كظاهرة اجتماعية عامة تحكم نظام الجماعة الإنسانية، فما من أمة نما لديها الضمير الاجتماعى حتى بلغ مرحلة النضج مهما كانت ديانتها أو العقيدة التى تدين بها إلّا وهى فى حاجة إلى من يباشر شئونها ويقوم بإدارة أمورها فكانت الدولة ظاهرة اجتماعيةً لأنها تنبثق عن المجتمع وهى فى نفس الوقت ظاهرة حتمية لا تستغنى عنها الجماعة الإنسانية ولا تقوم بدونها، ومهما قيل من آراء أو ما كان من ابتداع نظريات عن فناء الدولة أو الاستغناء عنها فلن تعدو تلك الآراءو النظريات الأمل الذى تحييه الرغبة فى التحرر من عنصر الإرغام أو الإكراه الذى تقوم عليه السلطة فى الدولة حين تحمل الدولة رعاياها على الطاعة والخضوع للنظام والقانون، وستبقى الدولة قائمةً بكل أركانها حقيقةً

حتمية فإن نالها شيء من التغيير ففي الشكل دون الجوهر حيث يتغير شكل الدولة وتبقى الغاية منها لا تتغير وهو ما عناه أبو بكر بقوله لابد لهذا الدين ممن يقوم به.

ولقد نمت النظرية السياسية وتطور الفكر السياسي مع التاريخ في مسيرته الحافلة بالأحداث والوقائع وفي كل مجتمع بقدر ما تسنى له من قدرة على التغيير والنمو وبقدر ما استطاع أن يطوّع مسيرة التاريخ لغاياته وأهدافه. فما كان تطور الفكر السياسي إلا نابعاً من حركة المجتمع وقدرته على التغيير وتحقيق ما يصبو إليه غايات وآمال.

واتخذ تطور الفكر السياسي مسارب عديدة وأشكالا شتىّ وكانت النظرية السياسية الشرنقة التي غلفت بها الجماعة الإنسانية فكرها السياسي ونظامها في الحكم.

وفي الوقت الذي نما فيه الفكر السياسي وتطورت فيه النظرية السياسية وشهد الغرب فيه من أشكال الحكم ومذاهبه أنماطاً عديدةً بقي الشرق الإسلامي يعيش في أحلام الخلافةحتى قضت فاتجه إلى الغرب يستجديه نظامه السياسي وشريعته في الحكم، وبينما أخذ الغرب يطور من فكرة السياسي ومذاهبه الاجتماعية وينميها ويعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على هداها، بقي الشرق الإسلامي يغط في أحلام الخلافة التي جمدت وتعفنت وأقامت سياجاً زائفاً من القداسة الدينية حول ذاتها، حملت معها الناس على الإيمان بقداسة الخليفة مصدر السيادة والحكم واستطاعت أن تجمع بصورة غير مباشرة بين السلطتين الزمنية والدينية، وإن تركت لرجل الدين من أحكام الشريعة والفتيا مالا يجور على سلطانها الزمني وقداستها الدينية بل سخرته لتوقيرها وإعلاء شأنها في نفوس الناس واستطاعت على مدى التاريخ أن تغرس في عقولهم حقيقة وجوبها بمعنى أن نصب الخليفة واجب على المسلمين إذا تركوه أثموا كلهم جميعاً.

وبهذه القداسة التي اكتسبتها الخلافة استطاعت أن تمتد وتعيش وأن تستبقي كلّ مالها من مراسم بعد أن استبدّ الجند والسلاطين والولاة بالسلطة دونها. استبداداً وصل بهم إلى قتل الخليفة أو خلعه فإنهم مع الجرأة على الخليفة واستبدادهم به لم يجرؤوا على مركز الخلافة وبقيت للخلافة دون الخليفة كلّ مالها من قداسة وتوقير، حتى سعى الظاهر بيبرس بعد سقوط الخلافة في بغداد أن يقيمها بالقاهرة ويحيي مراسمها من جديد وحين امتدت موجة الفتوح العثمانية إلى مقر الخلافة أبقوا على الخلافة وإن انتزعوها لأنفسهم، وأضفوا عليها مزيداً من القداسة والتوقير وأحاطوها بالعديد من الطقوس والمراسم والألقاب.

لذلك ظلّ الفكر السياسي عند المسلمين حبيس القيم والأفكار والمبادئ والحقوق التي اكتسبتها الخلافة وتطورت معها على مر الزمن حتى غدت حقائق ثابتة في عقول المسلمين لا يبغون عنها بديلا. ومن ثناياها نبتت الفكرة الشائعة بأن الإسلام دين ودولة، وغدت

فكرة إدماج السلطتين الزمنية والدينية وكأنها من حقائق الإسلام الثابتة المقررة، وانطوى الفكر السياسي عند المسلمين على هذه الفكرة لا يتحوّل عنها عازفاً عن البحث فيها أو استقراء حقيقتها، وأصبحت الخلافة الإسلامية وكأنها من حقائق الإسلام الكبرى، وبدت لدى بعض الفرق الإسلامية حقا لآل البيت وحدهم ولا تتخطاهم إلى غيرهم، وظهر هذا الاتجاه غداة وفاة النبى صلى الله عليه وسلم، فقيل إن على بن أبى طالب رأى هذا الأمر له دون غيره، ولما ذهب إليه عمر يطلب إليه وإلى بنى هاشم أن يبايعوا أبا بكر كما بايع الناس، أبى وأبى من معه أن يجيبوا دعوة عمر، وقال : لا أبايعكم وأنا أحقّ بهذا الأمر منكم ، وأنتم أولى بالبيعة لى، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليه بالقرابة من النبى صلى الله عليه وسلم، وتأخذونه منا أهل البيت غصباً. ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الإمارة، فإذن أحتجّ عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار، نحن أولى برسول الله حياً وميتا، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون، وإلاّ فبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون.

وأخذ العباس بن عبد المطلب جانب ابن أخيه على بن أبى طالب، وقال لأبى بكر : « وإن كان هذا الأمر لنا فلا نرضى ببعضه دون بعض ». وكان أبو بكر فى رواية لليعقوبى قد جاءه يعرض عليه أن يكون له ولعقبه من بعده فى هذا الأمر نصيب « إذ كنت عم رسول الله » .

ومع تعدد هذه الروايات والخلاف عليها، فمن الثابت أن فرقا إسلامية نشأت بعد ذلك وتشيّعت لعلىّ وإن اختلفت على من يكون من عقبه أولى بإمامة المسلمين.

ولما بدأ محمد بن عبد الله بن عباس دعوته لانتزاع الخلافة من الأمويين أقامها على حق أهل البيت فيها دون أن يسمى أحداً أو يفرق بين عباسي وعلوى فلما صارت الخلافة لبنى العباس، لم يكلفهم البطش بالعلويين بل أنكروا عليهم حقهم فيها وجادلوهم هذا الحق وقالوا بتقديم العمومة من الأبناء على الأصلاب من البنات فى الوراثة، وقال شاعرهم :

أنى يكون وليس ذاك بكائن   لبنى البنات وراثة الأعمام؟

إشارة إلى أن العباسيين ينتهون إلى العباس بن عبد المطلب وأن العلويين ينتهون إلى فاطمة الزهراء.

وكان ما أصاب العلويين من العباسيين أشد وأقسى مما أصابهم من الأمويين، إلاّ أن العباسيين ظلّوا فى نسبتهم لآل البيت يحيطون أنفسهم بنوع من القداسة الدينية أضفى على الخلافة معنى إلهيًّا فالخليفة ظِلّ الله فى الأرض يقبّل الناس الأرض بين يديه مما تنزّه عنه

الإسلام وينكره الكتاب والسنة، ولكنها ارتبطت فى أذهان المسلمين بهذا الباطل الذى انتهت إليه، مما أرهق الفكر الإسلامى وكان وقرًا عليه يحول بينه وبين التحرر والانطلاق كما أرهق الناس استبداد الخلفاء وعبث من يلى السلطة عنهم.

وبدت الخلافة وكأنها جماع السلطتين الزمنية والدينية وبالرغم من أنه لم يكن للخليفة حق الولاية على عقائد الناس وليس له حق تأويل الشريعة أو تفسيرها إلّا أنه بدا فى صورة الحاكم الزمنى والدينى معاً، ينفذ بقداسته إلى وجدان المسلمين أكثر مما ينفذ بسلطانه إليهم وصانت هذه القداسة مكانة الخلافة، فلم يجرؤ عليها مستبد بالسلطة فإذا استباح دماء الخليفة وقف عاجزًا عن استباحة كيان الخلافة ولم تكن للخلافة هذه القداسة فى بداية أمرها، ولم يكن الخليفة أكثر من رجل حمل مسئولية المسلمين عن قبول ورضى ليس له من ميزة عليهم إلّا الطاعة له فيما تجب عليهم طاعته فيه، عبر عنها أبو بكر حين تمت له البيعة بقوله: «أطيعونى ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسولة فلا طاعة لى عليكم» فالطاعة تقابلها المسئولية، والمسئولية تحدّدها الشريعة بما حدّدته من قواعد النظام الاجتماعى وبما جاءت به من أوامر ونواه تحدّد السلوك العام للفرد والمجتمع، وهى مسئولية مشتركة بين الراعى والرعية يعبر عنها أبو بكر فى خطبته تلك بقوله: «فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقوّمونى».

وهكذا كانت الخلافة فى بدايتها حتى ظفر بها معاوية غصبًا ومكرًا وجعل منها ملكاً كسرويًّا وقال فيما يرويه اليعقوبى: «أنا أول الملوك» فلما أخذ البيعة لابنه يزيد قيل إنه أحدث خرقاً فى الإسلام، ولكن الخرق الأكبر كما نرى كان مأساة كربلاء، فقامت الخلافة بعدها على القهر سافرًا واستبيح فى سبيل الوصول إليها كلّ دم حرام وكل حقّ مقدس، سواء فى ذلك الأمويون والعباسيون والعثمانيون.

إلّا أن القهر الذى قامت عليه الخلافة الأموية وعجل بانقضاء دولتهم حمل العباسيين على نهج جديد إذ أضفوا على خلافتهم شرعيةً بما دعت إليه الشيعة من حق آل البيت إمامة المسلمين، وهو حق التمست له الشيعة من الدين سنداً وفتوى، وإن لم يوفقوا فيما ذهبوا إليه - كما يقول توماس أرنولد - فلم يستدل فيما استندوا إليه من الكتاب والسنه على «وجود نظام سياسى لحكم المسلمين» ويرى أن كثيرا من الأحاديث قد دسّ على النبى صلى الله علية وسلم لتبرير نظام الحكم، ولكنهم نجحوا فى أن يحيطوا خلافتهم بقداسة دينية رضى بها المسلمون، فلم «يعد الخليفة حاكماً زمنياً فحسب - كما يقول سيد أمير - بل أصبح بالتالى الزعيم الروحى للدولة والدين والرئيس الفعلى لحكومتها الدينية». «وكانت مراسم البيعة - كما يقول تضفى عليها هالة من القداسة، كما تضفى على الخليفة روحانية يضاعف من

روعتها الصلاة الجامعة فى الحرمين بالدعاء له عند بيعته – ويقول: إن هذه القداسة الدينية التى تغلغلت فى قلوب الناس، وحملت السلاطين والملوك من أمثال محمود الغزنوى على أن يلتمسوا من الخليفة، حتى بعد أن زال عن الخلافة العباسية سلطانها الزمنى، أن يجهزهم بالعقد التقليدى حتى تكون سلطتهم شرعية فقد كان الخروج على الخلافة يسم الخارج بالزيغ والكفر» .

وانتهت هذه القداسة التى غدت للخلافة بالفكر السياسى عند المسلمين إلى نتيجتين حتميتين :

أولاهما : أن القداسة الدينية التى أحاطت بالخلافة صرفت المسلمين عن التماس غيرها من أنظمة الحكم الأخرى أو البحث فيها، وجمد عندها الفكر السياسى للعلماء والباحثين فلم يرودوا ميدانه إلاّ من خلالها وكانت كل بحوثهم وقفاً عليها. ولعل سلطة الدولة لم تدع لهم مجالاً للنظر فى غيرها.

وثانيتهما : أن الدولة كنظام ارتبطت بالدين فسرى بين الناس أن الإسلام دين ودولة فى حين أن الإسلام شريعة للدنيا وللحياة ولم تكن الدولة أو النظام السياسى للحكم مما جاء فى كتاب أو سنة.

ومازال هذه النظرة تعوق الفكر السياسي لدينا كما تعوق نمو نظرية سياسية تنبثق من جوهر الإسلام وتصلح أساساً للدولة ودستوراً للحكم فى عالم متغير ينوشه كثير من المذاهب السياسية والاجتماعية.

وأدّى جمود الفكر السياسى عند المسلمين حتى الوقت الحاضر إلى التماس نظم ومذاهب سياسية واجتماعية قد تتلاءم وقد تتباين مع جوهر الإسلام وشريعته الخالدة، فى حين أننا لو التمسنا فيما جاء الإسلام من قواعد للسلوك والمعاملات والعلاقات الاجتماعية لظفرنا بنظرية سياسية متكاملة يمكن أن تتطور وتنمو لتتواءم مع كل زمان ومكان فالإسلام دين الفطرة يتوافق مع الحياة ويشاكلها ولا يشذّ عنها، وكان هدياً لمن قاموا فى صدر الإسلام على الدولة الإسلامية الناشئة فى سياستها وإقامة أمورها لايحول بينهم وبين الاقتباس من أنظمة أخرى ما لايجافى جوهر الإسلام وشريعته ولا يقعد بهم عن النظر فيها يساعدهم على بناء نظامهم السياسى وإدارتهم للدولة ويحملهم عليه ما صارت إليه الجماعة الإسلامية من امتداد واتساع يفوق قدرة الإدارة الأبوية التى درجت عليها فى نشأتها والتى كان كل فرد فيها يدلى برأى أو يأخذ بآخر والأمر شورى بينهم إلا ما كان من أمر الدين الجديد فمرجعه إلى الرسول يجلوه أو ينتظر فيه الوحى.

ولعل أول ما كان من أمر هذه الجماعة يوم أن نمت وكبرت واتسع مداها وربط الإسلام

بينها برباط وثيق أن تفكر فيما يترتب على نموها من إقامة نظام سياسى يديرها ويسوس أمورها لتكون الدولة عنواناً على نضج ضميرها الاجتماعى واستقامته فالدولة لا تنشأ فى فراغ وإنما هى ظاهرة لقيام مجتمع نام منظم.

ولعل أبا بكر كان أول من أدرك أن هذه الوحدة الدينية الجديدة قد أقامت وحدة اجتماعيةً إذا ثلمت كانت ثلماً للوحدة الدينية، فلم ير فيمن منعوا الزكاة خروجاً على قواعد الإسلام فحسب وإنما رأى فى منعها تفتيتاً لوحدة الجماعة الإسلامية لا يدرى مغبته، فقد كان فيهم من يرى فى الزكاة أتاوة تؤدّى إلى المدينة لا يضير إسلامهم ألاّ يؤدوها وكان فى الصحابه ومنهم عمر من لا يرى قتالهم ما داموا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلاّ أن أبا بكر وكان يدرك عالمية الدعوة الإسلامية كان يرى فى وحدة النظام تحقيقاً لوحدة الدعوة فإنها «دعوة الحق – كما يقول هيكل – موجهة إلى الناس كافة فى مشارق الأرض ومغاربها، أما وذلك مداها وقد وجه النبى رسله إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى دين الله، فحق على كل من آمن بهذا الدين أن يدعوا إليه ، وأن ينشر حكمته هدًى للناس ورحمة ، ولكل مسلم فى رسول الله أسوة حسنة. لقد أذاع رسول الله الدعوة فى الناس على اختلاف أجناسهم ،فلينشر خلفاؤه هذه الدعوة فى أنحاء الأرض جميعاً وليجاهدوا فى سبيل حريتها لا يستكرهون أحداً ولا يقبلون من أحد أن يصدّهم عن الحق الذى اهتدوا إليه، وليجعلوا العالم كله ميدان دعوتهم إلى هذا الحق وإن يصبهم فى سبيل الله ما قد يصيبهم، فإن استشهدوا فلهم عند الله جزاء الشهداء».

أما وتلك طبيعة الدعوة الإسلامية وتلك عالميتها فإن أى تنظيم للجماعة الإسلامية لابدّ وأن يتوخّى تلك الغاية مستمداً كيانه من القواعد التى جاءت بها الشريعة منظمةً لحياة الناس وشئون دنياهم، «فإذا كانت الشريعة قد خلت من أى تفصيل فى الأساس الذى تقوم عليه الدولة – كما يقول هيكل – ولم تتعرض لنظام الحكم تعرضاً مباشراً» ولم يؤثر عن النبى إشارة إلى نوع الحكم أو طبيعته أو نظامه ، أو إلى ما يربط بين الدين والدولة فيضفى عليها طابعاً دينياً، فقد كان على المسلمين وقد ربط الدين بينهم برباط اجتماعى وثيق أن يفكروا فى النظام الذى تقوم عليه جماعتهم وأن يفكروا فيمن يدير أمورهم وكيف يديرها على أساس من هدى الشريعة والمبادئ العامة الأساسية التى جاء بها الإسلام فى تقريرة لقواعد السلوك والمعاملات والعلاقات الإنسانية، مجتهدين ما أعوزتهم الحاجة إلى الاجتهاد ومقتبسين من أنظمة الغير ما هم فى حاجة إليه.

وقد بدت الحاجة إلى هذا التنظيم السياسى بعد أن اكتمل قيام الجماعة الإسلامية واستقرت كلمة الإسلام فى شبة الجزيرة العربية، فلما بدأت موجة الفتوح الإسلامية

واتسعت رقعة العالم الإسلامي، وكانت الحاجة إلى مثل هذا التنظيم أشدّ إلحاحاً. فقام الاجتهاد على الاقتباس من أنظمة البلاد المفتوحة بما لا يتناقض مع روح الإسلام فكانت الأنظمة المقتبسة تُطوّع حتى تتوافق مع مبادئ الإسلام السامية، ولا أدلّ على ذلك مما كان من عمر حين حمل إليه خراج البحرين فقال للناس: «إنه قدم علينا مال كثير فإن شئتم أن نعدّه لكم عدّاً، وإن شئتم أن نكيله لكم كيلا». فقال له رجل: «يا أمير المؤمنين إنى قد رأيت هؤلاء الأعاجم يدونون ديواناً يعطون الناس عليه». فدوّن الديوان بعد أن استشار كما قيل وأخذ فيه بما يناسب الوضع الجديد.

ونشأ هذا التنظيم السياسى بنشأة الدولة الإسلامية، وجاءت نشأة الدولة نتيجة حتمية لقيام هذا المجتمع الإسلامي وامتداده، متأثرةً فى البداية بجوهر الإسلام، والحقيقة الكبرى التى قام عليها وهى «التوحيد» وهى حقيقة بسيطة لا يضنى العقل فى إدراكها - كما يقول همايون كبير - وهى التى تؤدّى «إلى تقرير قواعد المساواة والإخاء والحرية» - كما يقول هيكل - «فالمؤمنون جميعاً سواسية أمام الله، تجرى عليهم جميعًا سنته بالقسط لاتفرق بين أحدهم وصاحبه، ولافضل لعربى على عجمى إلّا بالتقوى، وهم لذلك إنما يجزون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والناس إخوان يجب أن تقوم المحبة بينهم مقام البأس، بل مقام القانون فلا يكمل إيمان أحدهم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه، والناس أحرار فى كلّ شىء أحرار فى العقيدة نفسها، فلا إكراه فى الدين، ولا إيمان إلا بعد اقتناع بالحجة والموعظة الحسنة».

هذه القواعد الأساسية هى التى توخّاها الحكم الإسلامى حين أصبح للمسلمين حكومة تسوس أمورهم فلم يتحيّف عليها الراشدون ولم يتجاوزوا حدودها وكانت الولاية للمسلمين يلزمون بها الخليفة ويسائلونه فيها، فيقول منهم لعمر«لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بحدّ سيوفنا» ويلتزم الخليفة بها، فيقول أبو بكر: «أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم»، وكانت فكرة الحكم الإسلامى فى البداية بسيطة غاية البساطة استمدت بساطتها من جوهر الدين فلم تتخذ من الدين سياجاً لحمايتها تلوذ فيه بحق إلهى يستمد الحاكم فيه سلطة الحكم من الله ولكن ممن بايعوه، فقد انقطع ما بين السماء والأرض منذ اختار الله رسوله إليه، وبقى كتاب الله وسنة نبيه ما إن تمسك بهما المسلمون فلن يضلّوا أبدا، فهما دستور الحكم والناس جميعاً أمامهما سواء، يلتزم بهما الحاكم، ويلزم الناس الحاكم بهما، فإن تحيّف أوجار فلا طاعة له على مسلم، فالإرادة العامة للمسلمين هى مصدر السيادة وأصل السلطة، مما تنتفى معه ثيوقراطية الحكم أو فكرة الدولة الدينية، فلم يعرف الإسلام الدولة الدينيه ولم يختص طائفة بتحديد ما جاء فى كتاب الله أو الحكم فيه أو

تحتكر لنفسها علوم الدين ولا يعترف بوجود طبقة من الكهنة أو بأية وساطة بين العبد والخالق، ولا يعرف الإسلام أيضاً حكم الخاصة فلا تمايز أو استعلاء فالناس سواسية كأسنان المشط، وليس فيه ما يشير إلى وراثة الحكم، بل يكاد ينفيها ولا يجيزها فلما أصبحت الخلافة وراثية كانت البيعة تبريراً للوراثة ولم يجرؤ خليفة على إهدار البيعة حتى بعد أن قامت الخلافة على الغصب والإرغام بل ظلت البيعة شعيرتها الكبرى.

هذه المبادئ التى قام عليها الحكم الإسلامى فى البداية وعلى أيام الراشدين هى التى حملت موجة الفتح الإسلامى الباهرة ظافرة إلى العالم أجمع حتى طوى الإسلام أمماً كثيرة تحت لوائه وأقام حضارةً سادت العالم لقرون طوال ، وظلت تنافح عن نفسها حتى بعد أن نال الدولة الإسلامية مانالها من وهن ، وكانت تلك هى معجزة العقيدة الجديدة ، انطلق بها العرب إلى كل مكان انثالوا نحوه، « فلم يمض ثلاثون عاماً على وفاة الرسول ﷺ حتى سرى الإسلام – كما يقول سيد أمير على – إلى قلوب الملايين من البشر، ولم يمض قرن من الزمان حتى دوى صوت صاحب حراء فى أرجاء قارات ثلاث وشتت أبناء الصحراء شمل الجيوش التى جردها الأكاسرة والقياصرة لصد الديمقراطية الجديدة التى بزغت شمسها فى بلاد العرب » .

ولما استقر الفاتحون العرب فى البلاد التى دانت لهم أقروا المبادئ التى جاء بها الإسلام ، فلم يكرهوا أحداً على اعتناقه ، وسووا بين الناس جميعاً وأقاموا العدل على حد سواء بين المسلم وغير المسلم ، وحرروا الإنسان من كل قيد على حريته ، وأحس الناس أن حياةً جديدةً من الحرية والإخاء والمساواة تطالعهم ، فكان ولاؤهم للحكم الجديد كما كان إقبالهم على اعتناق الإسلام وكانت الحضارة التى شادوها غرساً باهراً للمبادئ التى جاء بها الإسلام .

وتسنمت الدولة الإسلامية غارب المجد ما كانت هذه المبادئ السامية هديها ونبراسها وكان من اليسير أن تمضى فى توسعها لتحقق عالمية الدعوة ولتقيم دولة تنتظم أمم العالم جميعاً. ويعتقد سيد أمير على أن الإسلام « لو كتب له أن يجتاز العوائق التى أقامتها المسيحية المشتتة أمامه وشق طريقه بين الأمم المتقدمة لكان فى تقدمه وصورته غير ما هو عليه الآن بين الجماعات الإسلامية التى يعوزها النصيب الأوفى من الثقافة » . ويقول هيكل : « ظلت الإمبراطورية الإسلامية قائمة قويةً ما جعلت هذه الرسالة الإنسانية السامية غايتها ، ولقد كانت موشكةً أن تنشئ على أساس من هذه الرسالة ، دولةً عالميةً تنتظم أمم ذلك العهد جميعا » .

ويرى « دوسون » أن المسلمين « لو ساروا على سنّة نبيهم ، وتحلّوا بأخلاق الخلفاء الراشدين لامتدت إمبراطوريتهم إلى أبعد مما امتدت إليه إمبراطورية روما ولكانت أبقى على الزمن منها » .

إلاّ أن المبادئ السامية التى قام عليها الحكم الإسلامى ، وقامت عليها العلاقات الاجتماعية والإنسانية فى الدولة الجديدة لم تبق طويلا بل ارتدت فى كثير من الأحيان إلى النقيض منها ، بعد أن طغت نزوة الحكم وشهوة السلطان فعصفت بالحاكمين وأورثتهم الأثرة والطمع وردّت العرب إلى عصبيتهم الأولى وأشاعت بينهم الفرقة والشتات ، وإن بقيت العقيدة حيّة فى نفوسهم تغذى الحضارة الإسلامية بفيض من العبقرية والإلهام ، لاينال من قوتها انتكاسة الشورى وقيام حكومة أوتوقراطية على يد معاوية ، فقد نأى الخلفاء الجدد بأنفسهم عن التعرض للشريعة أو محاولة تأويلها وتركوا أمرها للفقهاء يجتهدون فيها ما كان اجتهادهم بعيداً عن تناول الحكم أو التعرض لشرعية السلطة ، كما كانوا حريصين على الظهور بمظهر من يلتزم بها وينفذ أحكامها ، ولم ير الفقهاء لأنفسهم حقاً فى معارضة الخليفة مادام يلتزم حدودها ، وإن سلموا له بأمور الدولة يسوسها على هواه ، ووضعوا بذلك حداً فاصلاً بين السلطتين الزمنية والدينية . وظل هذا الحدّ قائماً بين السلطتين حتى بعد أن أضفى العباسيون على خلافتهم طابع التفويض الإلهى ، وبدا الخليفة فى صورة الحاكم الزمنى والدينى إلا أنه لم يكن له فى الدين من سلطان فلم تكن له ولاية على العقيدة ولم يكن له حق تفسيرها أو تأويلها ، وكان لأىّ مسلم أن يردّه إذا ما لمس منه افتئاتاً على حدود الشرع .

وبينما انتكست الحرية السياسية على يد الأمويين وازدادت انتكاساً على يد العباسيين بادعائهم الحكم الإلهى ، انتعشت الحياة العقلية والعلمية ، فقد جاء الإسلام وهو يحضّ على طلب العلم ، وكان أول ما نزل من آى الذكر الحكيم تقريراً لنعمته تعالى « الذى علّم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » على عباده إذ هداهم إلى العلم كما هداهم إلى الكتابة ، وفى الحديث « اطلبوا العلم ولو بالصين » و « تعلموا العلم فإن تعلمه لله حسنة، ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وطلبه عبادة، وتعليمه صدقه، وبذله لأهله قربة » .

فلما انساح العرب فى بقاع الأرض ، أقبلوا على علوم الأمم الأخرى ينقبون فيها ويبحثونها ويزاوجون بينها وبين الثقافة العربية وتعاليم الإسلام لايعوقهم عائق دونها ولا يصدهم باغ عنها ولايحول بينهم وبين النظر فيها قيد على حرية الفكر لا من جانب السلطة ولا من ناحية الدين فانبعثت الحضارة العربية وازدهرت الثقافة الإسلامية فى دمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة وغرناطة والقيروان وفى الرى وسمرقند وبلخ وهراة، حضارة قوامها حرية

البحث وحرية التفكير، ودلالتها اجتهاد المشرعين والفقهاء فى القرون الأولى وإقبال المسلمين على الفلسفة اليونانية يبحثون فيها، ويضيفون إليها وما كان لهم فى ميدان العلم والاختراع من مآثر مازالت شاهدة على تفوقهم ونبوغهم ، « يرجع الفضل فيها – كما يقول سيد أمير على – إلى تعاليم رجل واحد أهاب بالعرب فهبوا من مهاوى الجهالة والهمجية التى ترددوا فيها .. وانساحوا فى الأرض يحملون رسالة الارتقاء والحضارة إلى البشرية المنكوبة يرودون بها حياة جديدة » .

فهذه التعاليم التى جاء بها الإسلام وما فيها من سمو وارتقاء بالحياة وبالإنسان هى التى أقامت الدولة الجديدة على الولاء والإيمان والولاء للعقيدة التى أزكت فى الإنسان توقير الحياة وإعلاء الكرامة الإنسانية وحققت له مايريده لدنياه وما يبغيه لآخرته من خير فأقبل الناس عليها مؤمنين بها إيماناً حملوا معه واجب بلاغها للناس كافةً فى مشرق الأرض وفى مغربها لايصدهم عنها خطب مهما جلّ أو تضحية مهما غلت .

وظلت الدولة الإسلامية قائمة قويةً ما ظلت هذه التعاليم رسالتها إلى الناس فلما تحيفت عليها بدأ انحلالها وتدهورها ، وإن ظلت قوة الدفعة الأولى تمد فى عمرها وتغذيها بالقوة والقدرة معا ، وأن ظلّ إيمان الناس بها قوياً يزكى لهيب الحضارة ويورى العقل بالخلق والإبداع فقامت الحضارة فى ظل الحرية العقلية والعلمية التى بقيت للناس وفى ظل الرخاء المادى الذى حققته الدولة، إلا أن انحراف الدولة عن مبادئ الإسلام وتحيف السلطة عليها وضع بذرة الانحلال التى ظلت تكبر وتنمو حتى انتهت بها إلى التدهور « لأن الرسالة التى آمن بها المسلمون الأوائل – كما يقول هيكل – توارت وراء الحجب » .

ولقد نرى معالم هذا الانحراف عن مبادئ الإسلام والتحيف على تعاليمه منذ تحول الحكم من الشورى إلى الاستبداد ومن الديمقراطية الخالصة فى عهد الشيخين الجليلين أبى بكر وعمر إلى الأوتوقراطية فى عهد معاوية ، ومن سنّة البيعة بالاختيار إلى ما استنه معاوية من البيعة الوراثية أو البيعة بالتعيين، ومن الحكم الزمنى الخالص فى عهد الأمويين إلى حكومة اتخذت من الدين رداء تحتمى وراءه وخلطت بين السلطتين الزمنية والدينية كما كان العباسيون .

ولم يكن التحيف قاصراً على مبدأ الشورى فى الحكم بل تخطاه إلى جوهر الإسلام « فقد أودت – كما يقول سيد أمير على – سخرية الإقرار اللفظى بالعقيدة بالفعل والممارسة وحلت شكلية المراسم محل العمل الأمين الصادق ألا وهو إسداء الخير للإنسان حباً فى الخير وابتغاء وجه الله إذ خمدت جذوة الحماس الدينى وغدا الإخلاص لله ورسوله كلمات جوفاء » .

ولعلنا نجد فيما وضعه الإسلام من حدود على الرق - فلم يكن منه إلا أسير الحرب الذى لايفتدى أو لايقبل منه فداء - مايؤكد روح الإسلام وسمو مبادئه فى المساواة التامة بين البشر، وقد كانت هذه الحدود كفيلة بالقضاء على وصمة أهدرت كرامة الإنسان منذ لصقت به فى عهود بداوته ، وكاد يقضى عليها فليس لدينا خبر أو رواية عن تجارة للرقيق فى عهود الراشدين وليس هناك مايثبت شراء عبد واحد على أيامهم، كما حرم تشويه الرجل بالخصى تحريماً صريحاً، وكان الإمام جعفر الصادق يذمّ الرق وينهى عنه أيام العباسيين وكان الأمويون أول من اقتنوا العبيد فى الإسلام ووكلوا إلى الخصيان حراسة النساء وغدا الرقيق من بعد تجارة رائجة، لاتقف عند أسرى الحرب بل عدتها إلى خطف الفتيات والغلمان لبيعهم فى أسواق النخاسة وغدت لها أسواق نافقة فى بغداد وفى غيرها من بلاد الإسلام ، وأصبح الخصى سمةً على الترف فى قصور السلاطين والسراة .

وامتدت هذه الردّة عن مبادئ الإسلام وتعاليمه إلى كافة جوانب الحياة يتأسى الناس فيها بأصحاب السلطان ، ويجدون التبرير لأفعالهم بما يفعله سادتهم فسرت عوامل الانحلال من الحكام إلى المحكومين ومن الدولة إلى المجتمع .

وظلت عوامل الانحلال تنمو فى كيان الدولة وتنساب منها إلى المجتمع يسترها ويدارى وقرها ازدهار الحياة العقلية والفكرية، فلما آن لها هى الأخرى أن يعتورها الجمود بدا الانحدار الذى انتهى بالتدهور والانهيار وران على العالم الإسلامى ظلام قاتم وتاه فى دياجير ليل طويل . فقد توارت وراء الحجب رسالة الإسلام وتعاليمه الأصيلة .

وكان الانحراف الذى أشرنا إليه عن مبادئ الإسلام فى نظام الحكم هو الذى أدى فى النهاية إلى انحلال الدولة ثم انهيارها، وهى المبادئ التى مكنت العرب من الانسياح فى الأرض داعين إلى التوحيد فوصلوا فى بضع عشرة عاماً إلى أبعد مما وصل إليه الرومان فى مئات السنين، وهى المبادئ التى قامت فى ظلها حضارة الإسلام شامخةً عالية الذرى لم ينل من قوتها تحيف الحكم أو انحرافه عنها .

وأدى الانحلال فى الدولة بدوره إلى انحلال المجتمع وبالتالى إلى انهيار الحضارة وهى ظاهرة طبيعية فى تاريخ الأمم والحضارات، فمهما قيل من أسباب الانهيار التى تعتور الأمم والحضارات لانجد من بينها ما يدانى انحراف الدولة سبباً من أسباب السقوط والانهيار، فالدولة هى صانعة الخير العام فإذا تجاوزت الخير العام إلى الخير الخاص ، خير الحكام والسلاطين، كان ذلك مدعاةً إلى الاستبداد والتسلط فالحاكم لايستأثر بالخير لنفسه ولبطانته ما لم يستعن على بلوغه بإكراه الناس عليه وإرغامهم على قبوله ؛ لذلك كان مبدأ الشورى

وهو من مبادئ الإسلام الأساسية لإدارة شئون الجماعة الإنسانية كما كانت الديمقراطية فى المجتمع اليونانى، وكانت ديمقراطية العالم الحديث وقاء للأمة من استبداد الحاكم حين تحمله شهوة الحكم والتسلط على البطش بالناس والفتك بهم إبقاءً على السلطة ومتاع الحكم ونزوة الاستبداد .

وللاستبداد طبيعتان فإما استأثر المستبد بالحكم لنفسه ودانت له الرقاب فلا يرتفع صوت فوق صوته ولاتعلو على هامته هامة مهما جل شأنها كما كان الخلفاء الأوائل من بنى العباسى، وإما استبدت به حاشيته وبطانته ممن يستأثرون بالسيطرة على أجهزة الدولة فتبقى له علامة الحكم ومراسيمه دون العمل والتنفيذ ، وشرهما استبداد تستشرى فيه شهوة السلطة بين المتنافسين ، فالتنافس على السلطة يؤدى إلى الفتن ويثير الصراع فتختل الإدارة وينصرف الناس عن العمل فيبطل العمران ويتفاقم الخراب ، فتشتد قسوة الجباة لسدّ حاجة الدولة إلى المال وتجلب الشدة الظلم فيقلّ معه الولاء وتقع العداوة بين المحكوم والحاكم .

والطمع صنو الاستبداد، وشر أنواع الطمع طمع الكبير فى الصغير والحاكم فى المحكوم فإنه يؤدى إلى الغصب والإكراه فما « أرادوا أخذه أخذوه ، وما أرادوا تركه تركوه – كما يقول المقريزى – ويؤول الأمر بهم إلى اقتناء الضياع ويتحول الناس إلى أجراء أو ما يشبه الأقنان . مما نهى عنه عمر بن الخطاب وحذر منه المسلمين ، حتى لاتبور الأرض ولاتجد من يزرعها أو يستأثر بها قوم دون الآخرين ، فيكتب إلى سعد بن أبى وقاص يقول : واترك الأرض والأنهار لعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين . فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شىء » ولعله كان يعنى ما نعنيه فى الوقت الحاضر بقولنا « الأرض لمن يزرعها » فإنها إن قسمت ضياعاً بين من حضروا الفتح لم يتركوا لمن يجىء بعدهم شيئًا فإذا تركت لأصحابها يزرعونها كان من خراجها – أو الضريبة التى تضرب عليها – ما يسدّ حاجة الدولة إلى النفقة، وهو ما عبر عنه أبو يوسف فى كتاب الخراج بقوله : « توفيقاً من الله كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس فى الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد » .

وعندما يقتنى السلاطين ومن فى حاشيتهم أو من أهلهم الضياع والعقار كانوا بمنجاة من عسف الجباة ومظالمهم، ولم تثقل عليهم الضريبة مما أدى إلى ما يعرف « بالإلجاء » إذ يلجأ أصحاب الأرض إلى من بيدهم الأمر من الولاة والأمراء فينزلون عن أراضيهم ومغارسهم لهم ليكفوا عن أنفسهم ظلم الجباة ، ولا يكون لهم منها إلا حصة الزراع فى غلتها وتصبح

الأرض بتوالى الأعوام ملكاً للملجأ إليه على مايقول ابن خلدون وابن الفقيه فى روايتهما عن نظام « الإلجاء » .

وقد بدأ الإلجاء فى عهد الأمويين وامتد إلى أيام العباسيين وأصبح ما يملكه رجال الدولة من الخلفاء والأمراء أضعاف ما يملكه عامة الشعب، حتى بلغ خراج الضياع على ضآلة ما يضرب منه عليها أضعاف ما يجبى من غيرها على قلة مساحتها وفداحة ما يضرب عليها ولكثرة الضياع أنشئ لها « ديوان الضياع » يقوم على خراجها وعشورها وتحول الناس إلى أقنان .

وبينما جاء الإسلام ليحرر البشر من القنية السائدة ومن البؤس والشقاء والتعاسة التى تخيم على الناس ويعلن المساواة بين البشر أجمعين ويعلى من شريعة التسامح ويقيم العمران، إذ بتعاليمه تنتكس على يد الحكام وتحت وقر الاستبداد والصراع على السلطة والتنافس على المجد الدنيوى فيكثر الظلم ويستشرى الفقر بين الناس حتى كان من أهل القرى من لم ير الدينار فى حياته، وأصبح الناس – كما يقول ابن الفقيه على لسان الفضل بن يحيى : « أربع طبقات، ملوك قدمهم الاستحقاق ووزراء فضلتهم الفطنة والرأى وعليه أنهضهم اليسار، وأوساط ألحقهم بهم التأدب، والناس بعدهم زبد جفاء وسيل غثاء لكع ولكاع وربيطة اتضاع هم أحدهم طعمه ونومه » .

ومع ما وصلت إليه الدولة العباسية من انحلال السلطة وتمزقها وخلل المجتمع وتدهوره، فقد بقيت حية وعاشت طويلا فلم تسقط إلا بعد أن دهمتها جحافل المغول ؛ إذ مد الإسلام فيعمرها حين وقر فى أذهان الناس أن الخارج على الخلافة إذا لم يفوضه الخليفة فلا طاعة له على إنسان ولايجوز له حكم أو سلطان وفى « زبدة كشف الممالك للظاهرى » « وقد أفتى بعض الأئمة أن من أقام نفسه سلطاناً قهراً بالسيف من غير مبايعة من الخليفة يكون خارجيا ولايجوز توليته النواب والقضاة، وإن فعل شيئا من ذلك كان جميع حكمه باطلا وعقد الأنكحة باطلا »، ويقول محمد كرد على إن العباسيين كانوا « يحرصون بالطبع على هذه القاعدة لأن بها بقاء القليل من سلطانهم » .

وفى ظلّ هذه القداسة التى غدت للخلافة فى أذهان المسلمين استطاعت ثلاث دول أن تحكم العالم الإسلامى فى وقت واحد حين ادّعت كل منها أنها صاحبة الحق فيها دون غيرها فالعباسيون فى المشرق والأمويون فى الأندلس والفاطميون فى الشمال الأفريقى، وحين أديل منهم جميعا كان الاستبداد والشقاق والصراع على السلطة والتحيف على مبادئ الإسلام وأخلاقياته سبباً فى زوالهم فإذا جدّ منهم أو من أتباعهم من تخلق بخلق الإسلام واستمسك بفضائله انتظمت البلاد على يديه واستطاع أن يبعث فيها القوة من جديد، وفى

كتاب الروضتين لأبي شامة في وصف دولة نور الدين محمود زنكي أو الدولة النورية كما يسميها يقول : « وكان الملوك قبله جاهلية حتى جاءت دولته فوقف عند أوامر الشرع ونواهيه وكانت سيرته أشرف سيرة وسياسته أنجح سياسة » وعلى غراره كان صلاح الدين الأيوبي قاهر الصليبيين في حطين، وفيه يقول محمد كرد علي : « ثم قامت دولة صلاح الدين يوسف بن أيوب تتولى من دفع عادية الصليبيين ماتولته الدولة النورية ودولة الترك السلجوقيين من قبل ثم دولة الترك المماليك من بعد وقد بنت الدولة الصلاحية على أساس الدولة النورية وعملت برجالها » ثم يقول « كان من المعقول أن تعاون بلاد المسلمين كلها من أقصى آسيا إلى أقصى أفريقيا لدفع صائل الصليبيين عن بلاد المسلمين لكن الأمراء والملوك لم يكونوا يهتمون بغير شهواتهم وراحتهم في ملكهم، فقدر لهذه الدولة الصغيرة برقعة ممالكها، الكبيرة بعقول القائمين بسياستها أن تتولى سياسة الإسلام الخارجية، وتقضى على خطط واسعة وضعها البابا في رومية .. ولعل ملوك المسلمين لم يكونوا يومئذ يقدرون مضار الحروب الصليبية على الإسلام إذا ظفر المهاجمون من الغربيين » .

وإذا كانت الصليبية الجديدة التي حملتها الصهيونية إلى ديار الإسلام قد استطاعت أن تتخذ لها قدماً في فلسطين بعد ثمانية قرون ونصف القرن من ظهور الصليبيين أمام بيت المقدس عام ١٠٩٩، فلأن حال العرب والمسلمين اليوم كان كحالهم حينذاك فرقة وشتاتاً « فلم يخف على الصلبيين – كما يقول محمد عبد الله عنان في مواقف حاسمة – أنهم يسيرون إلى فتح قواعد وثغور متنابذة متنافسة لا تكاد تقوى على دفع عدو قوى » كما لم يخف اليوم على الصهيونية أنها تحارب قوماً طحنتهم الخلافات وفرقهم الطمع وشهوة الاستبداد وحل بهم البوار. فالمسلمون لا يصيبهم البوار ولا تنحل آصرتهم ولا يتهاوى شأنهم ما لم يتحيّف حكامهم على روح الإسلام فيغلب عليهم الاستبداد بدل الشورى التي جعلها الإسلام قاعدة لإدارة شئون الجماعة، وتعصف بهم شهوة السلطة بديلاً من التجرد لنفع الرعية، ويتجاوز بهم الطغيان نطاق الأخلاق والضمير. ويعصف بهم التنابذ والصراع فلا يذكرون قوله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم). وكم من أمير أو ملك في أمة إسلامية – كما يقول هيكل – تحالف مع الصليبيين أو مع التتار ليكون وإياهم إلباً على غيره من ملوك المسلمين وأمرائهم».

ولقد أدرك صلاح الدين – كما يقول مؤلف مواقف حاسمة – «أن الإمارات التي انتثرت إليها الكتلة الإسلامية في تلك المنطقة في ظل الأمراء السلاجقة وغيرهم، لم تكن سوى دويلات ضعيفة متخاذلة، لا يمكن أن تصمد في وجه العدو المغير، المقتطع لبعض أطرافها المتغلغل فيما بين أرجائها ، ونعني الفرنج الصليبيين ، وإنه لكي يمكن القضاء على

عدوان الصليبيين وعدوان الغرب ، يجب أن يتحقق أمران : الأول ، أن تجتمع كلمة هذه الإمارات المتنافسة المتنابذة، من آسيا الصغرى والجزيرة حتى مصر فى جبهة قوية موحدة، تقودها إلى الكفاح والجهاد بنجاح، والثانى القضاء على المملكة الصليبية فى بيت المقدس وهى التى تعتبر رمز العدوان وقاعدته الدائمة ، ثم القضاء بعد ذلك على معاقل الصليبيين ».

« ولم يكن صلاح الدين يصدر فى ذلك عن فكرة مستحدثة أو مشروع مبتكر، وإنما كانت تحدوه فى ذلك بالأخص فكرة عملية وسابقة تاريخية مؤثّلة، ذلك أنه يعرف أن الدولة المصرية كانت منذ القرن التاسع الميلادى أى منذ عهد الدولة الطولونية تشتمل على رقعة إقليمية موحدة تشمل مصر والشام وفلسطين، وأن الدولة الفاطمية المنقضية كانت تسيطر على هذه الرقعة كلها، وتمتد حدودها حتى آسيا الصغرى وأن قيام هذه الكتلة الموحدة وأجتماع قواها ومواردها كان وحدة كفيلًا برد أطماع جارتها القوية من الشمال، ونعنى الدولة البيزنطية، فلما ضعفت الخلافة الفاطمية واقتصت أطرافها الإقليمية فى أواخر القرن الحادى عشر الميلادى، استطاع الفرنج الصليبيون، أن يغزو أراضيها بنجاح وأن يفتتحوا بيت المقدس وثغور الشام ، واستطاع الغرب أن يدير مشاريعه العدوانية الكبرى ».

« ومن ثم فانه كان من الضرورى أن يقضى على هذا التمزق الذى ساد رقعة الوطن الموحد، بتغلب بعض الإمارات الجديدة على أطرافه وأن يقود هذه الكتلة القديمة إلى سابق تماسكها ووحدتها ، لكى تستطيع أن تصمد فى وجه الفرنج الصليبيين وأن تقوم بتحرير ما انتزعوه من القواعد والأراضى ، وهذا ما اعتزم صلاح الدين أن يعمل لتحقيقة بكل ما وسع » .

ومن اليسير أن ينشد الحاكم ما كان ينشده صلاح الدين منذ ثمانية قرون من تحقيق الوحدة العربية لمواجهة الغزو الصهيونى ولكن عليه أن يكون على ما كان عليه صلاح الدين لا من حيث رجاحة العقل وبعد النظر فحسب ولكن من حيث تمثلة لروح الإسلام وسمو تعاليمه، فما كان صلاح الدين كما يشهد له مؤرخوه من الفرنجة قبل العرب إلا مثالا عالياً للخلق الإسلامى مروءة ونجدة ووفاء وحلماً وتواضعا وطهارةً وصلاحاً وتقوى فلم يدخل خزانته من فدية أسرى الصليبيين غير القليل وسمح للملكة سيبيل وأميرات الإفرنج أن يبرحن وحاشيتهن دون فدية، وتنزه دخوله بيت المقدس ظافراً من أى قهر أو عنت أو اغتصاب أو انتهاك حرية،أو سفك دم ووفى لهم الملك الناصر بعهد الأمان فلم يأخذهم بما اقترف آباؤهم حين دخلوا بيت المقدس فوضعوا السيف فى رقاب المسلمين لم يتركوا ولداً ولا شيخاً ولا امرأة ولا صبياً إلّا من لاذ بالفرار وكان من خلاله ما كان من خلال الصحابة والراشدين فى صبح الإسلام المشرق.

ومثلما كان انتصار صلاح الدين على الصليبيين ، كان انتصار قطز على التتار فى عين جالوت بدافع من حمية الإسلام فهو الذى أعد للمعركة وجمع المسلمين على كلمة واحدة هى الدفاع عن روح الإسلام والحضارة الإسلامية فقد اعتنق التتار الإسلام، ولكنهم ظلوا على همجيتهم الأولى يقتلون ويدمرون ويخربون معالم الحضارة فى أى صقع ينزلون عليه، وقد قضوا على الخلافة العباسية ودمروا بغداد فلم تقم لها قائمة بعد ذلك وبقيت مصر تدفع عن العالم الإسلامى وتصون تراث الحضارة الإسلامية بعد سقوط بغداد وقرطبة لثلاثة قرون أصبحت القاهرة فيها منارة الإسلام فى ليل أخذ يمدّ رواقه على بقاع العالم الإسلامى وغدت مقرّ الخلافة وإن أصبحت صورية فليس للخليفة – كما يقول – مؤلف الإسلام والحضارة العربية – «عملٌ غير المراسم لا ينصب ولا يعزل، ولا يعقد الصلح ولا يعلن الحرب، ولا يجبى مالاً، ولا يصرفه فى وجوهه، ولا يعمل شيئاً يدلّ على سلطانه». ولكن العمر امتد بها حتى جعل منها العثمانيون قبلة المسلمين يبسطون من خلالها سلطانهم الروحى على عالم الإسلام.

ولم يكن الحكم فى بلاد الإسلام سواء ما كان منها حوزة الخليفة العباسى أو فى حوزة غيره، أسوأ منه بلاد أخرى، فقد كانت تلك طبيعة العصر، إلّا أن الإسلام أقام مجتمعاً حرّاً تحكمه عقيدة تمثل أسمى ما وصل إليه البناء الاجتماعى فى الوجود الإنسانى، ومن هذا المجتمع انبثقت الدولة التى اتخذت من مبادئ الإسلام هديها ونبراسها فى تحديد العلاقة بين الفرد وربه والعلاقة بين الفرد وغيره من الناس فى مجتمع يسود فيه القانون والنظام يقوم على تقدير عادل لحقوق الإنسان وواجباته، وطالما سادت هذه المبادئ تفيأ الناس فى ظل حكم يلتزم بها الخير العميم.

وقد امتدت الدولة الإسلامية فى ظل المبادئ الجديدة إلى ابعد مما وصلت إليه دولة فى العالم وأقاموا فى مدى ثلاثين عاماً دولةً سارت على هدى النبوة، فسعد الناس فى ظلّها بالإخاء والعدالة والمساواة والحرية، لا يستعلى فيها الحاكم على المحكومين ولا يستأثر دونهم بما لا يؤثره لغيره، وقد سئل عمر يوماً عما يحلّ له من مال الله فقال: «أنا أخبركم بما أستحلّ منه، يحلّ لى حلتان ، حلّة فى الشتاء وحلّة فى القيظ، وما أحج به واعتمر من الظهر، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من أهل قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم، ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبنى ما أصابهم». ولما أصابته علّة ووصف له العسل وفى بيت المال عكة منه ،أبى أن ينال منها شيئًا إلّا بعد أن يأذن له المسلمون، فلما كان على المنبر قال: «إذا أذنتم لى فيها وإلا فإنها حرام». حكم يتساوى فيه الناس وينالون برّه، فليس له أن يحرمهم ما هم فى حاجة إليه ولا أن يحملهم من الجباية فوق ما يحتملون، وجبايتهم لخيرهم.

وكان عمر يحمد ذاك لولاته ويثنى عليه، وقد سأل عمير بن سعد عامله على حمص، أن يقبل بما جبى من فىء المسلمين فلما أقبل سأله فقال: «بعثتنى حتى آتيت البلد فجمعت صلحاء أهلها فوليتهم جباية فيئهم، حتى إذا جمعوه وضعته مواضعه، ولو نالك منه شىء لأتيتك به» فقال عمر: «فما جئتنا بشىء». فلما عرف أنه أنفق ما جباه على أهل حمص قال: «جددوا لعمير عهداً».

ولعمير هذا عبارة مأثورة قالها لأهل حمص تصوّر ما يجب أن يكون عليه الحكم فى الإسلام وهى «لايزال الإسلام بخير ما اشتدّ السلطان، وليست شدّة السلطان قتلاً بالسيف أو ضرباً بالسوط، ولكن قضاء بالحق وأخذاً بالعدل. وهو الذى قال فيه عمر: «وددت لو أن لى رجلاً مثل عمير بن سعد استعين به على أعمال المسلمين».

هذا الحكم هو الذى هيّأ للفتح الإسلامى ودفع المسلمين إليه، وفى ظلّه تكونت الدولة الإسلامية تحميها روح الإسلام وأصالة مبادئه، وظلت هذه الدفعة الأولى تحمى الدولة وتصونها من الانهيار حتى بعد أن انحرف الحكم عن غايته إذ مسّ حياتهم مسّا شديداً حين أقبلوا عليه أحراراً مختارين، وجعل منهم أمةً واحدةً تتسق فيها القيم الأخلاقية والاجتماعية وتؤلف صفوفها وحدة العقيدة يتساوى فيها الناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم فى أخوّة غدت صنواً للإيمان فلا يكمل إيمان المرء ما لم يحبّ لأخيه مايحب لنفسه.

وقد تجاوز الإسلام ميدان العقيدة إلى ميدان الأخلاق والتشريع والبناء الاجتماعى فطبع الناس بطابعه من الانسجام الروحى والاجتماعى والأخلاقى فصان على المسلمين وحدتهم فلم يذكروا إلاّ أنهم مسلمون تربط بينهم أخوةّ الإسلام. لا يمتاز فيها إنسان على إنسان إلاّ بالتقوى وظلّت أخوةّ الإسلام تردّ عوادى الفرقة الإسلامية فتمدّ فى عمر الدولة وتصونها من الأنهيار الناجم عن فساد الحكم وانحرافه.

فسلامة المجتمع الإسلامى كانت وقاء للدولة الإسلامية حتى بعد أن تفرق الحكم فيها بين الغالبين عليها، فلما بدأ المجتمع الإسلامى ذاته فى التحلل كان ذلك بدايه تحلل الحضارة الإسلامية وانهيارها بعد خمسمائة عام من الأزدهار والتفتح والانطلاق، وكان فقدان الانسجام والاتساق فى المجتمع الإسلامى أوّل ما بدر من عوامل تحلله ولعله أقواها وأبعدها أثراً فيه، وكان ذلك عندما انقسم المسلمون إلى سنةّ وشيعة، وإن لم يؤثر ذلك فى بناء الإسلام الاجتماعى فى البداية، إذ شجر الخلاف بينهما على الحق فى الخلافة ومن يليها فكان خلافاً سياسياً ظلّ فى إطاره السياسى لا يعدوه حتى ذهب كل فريق يثبت حقه بالتحيّف على الشريعة، فلما قامت للشيعة دولة فى الشمال الأفريقى وانتزعت مصر من أيدى العباسيين فى القرن العاشر الميلادى وبسطت نفوذها على الشام «كانت اللعنات التى يصبها كل من

خلفاء بغداد والقاهرة على صاحبه – كما يقول مؤلف روح الإسلام – والأحاديث الكثيرة التى وضعت لهدم دعاوى كل من الطرفين، والفتاوى الصادرة من فقهاء الخليفتين، مما أورى لهيب الصراع وزاد من حدّة العداء بين الفريقين».

ولما كانت الدولة هى كل شىء فى حياة المجتمع حينذاك وكما هى فى كل زمان ومكان إلى وقتنا هذا، فإنها بقدر ما توفق بين النظام والقانون وبقدر ما تعبر عن حاجة الجماعة إليها وروح العصر الذى تعيش فيه، بقدر ما يكون ولاء المجموع لها والتفافهم حولها، وبقدر ما يكون ولاء المجموع للدولة التى يعيشون فى ظلها والتفافهم حولها بقد ما تكون قوتها ويكون امتدادها وبقاؤها على الزمن.

«وقد استطاع العرب أن يفتحوا العالم – كما يقول جو ستاف لوبون – يوم خضعوا لقانون مقرر ثقفوه من الدين الجديد الذى جاءهم محمد به فعرفوا كيف يوفقون بين الشريعة وحاجة الشعوب التى دانت بها».

وطالما كانت الدولة المطلقة من القوة بقيام أفراد من القادرين – ملوكاً أو حكاماً – على التوفيق بين الدولة وحاجة المجموع فإنها غالباً ما تعبر عن حاجة المجموع كما تعبر عن روح العصر الذى تعيش فيه، فإذا تولّى أمورها الحمقى أو الضعفاء عجزت عن التوفيق بين حاجتها وحاجة المجموع. ولم تعد تعبّر عن حاجة المجموع ولا عن روح العصر، وهذا هوالشر الكامن فى الدولة المطلقة المستبدة حين تفتقر إلى الأقوياء والممتازين لإدارتها، والحماقة تؤدى إلى الانتكاسة أو السقوط، والضعف يؤدى إلى الخذلان وطمع الطامعين .

وقد مرّت الدولة الإسلامية بكلا الحالين، بعد أن تحولت عن الشورى إلى الاستبداد وأصبحت ملكاً عضوضاً فتواتر عليها الأقوياء كما تواتر عليها الحمقى والضعفاء، فاذا غفت فى هزالها، جاء فيها من يوقظها من سباتها ويبعث فيها الحياة من جديد، والظاهرة البارزة فى هؤلاء أنهم كانوا من الذين يلوذون بروح الإسلام ويستمسكون بالمبادئ التى جاء بها فى ولاية أمور الرعية، هكذا كان عمر بن عبد العزيز الذى يدعى بخامس الخلفاء الراشدين فى بنى أمية، وكان المأمون فى الدولة العباسية كما كان نور الدين محمود زنكى، وصلاح الدين الأيوبى قاهر الصليبيين وسيف قطز قاهر التتار وإن لم يطل عهده ، فقد كانوا جميعًا ممن يستمسكون بالعروة الوثقى من فضائل الإسلام، إلاّ أنهم كانوا قلّة فى بحر متلاطم من الضعف والانحلال ، فبينما كان نور الدين يتصدّى للصليبيين ، « كان الملوك والأمراء – كما يقول محمد كرد على – لايهتمون بغير شهواتهم وراحتهم فى ملكهم».

فلو أن الدولة الإسلامية ظلت على المبادئ التى أستنها الخلفاء الراشدون لنظام الحكم

واهتدوا فيها بروح الإسلام لكان شأن المسلمين اليوم غير شأنهم هذا، ولكانت دنيا من السلام غير دنيانا التى تفور بالأسى وتدمى بالقتل .

ويصور محمد كرد على حال الدولة الإسلامية على هذا المدى من التاريخ فيقول : « وكانت دول العرب الأولى إلى أواسط المائة الثامنة على صورتها الاستبدادية تجمع شمل الأمة فى الجملة، والخير يأتيها متقطعاً على أيدى الملوك العادلين وإن لم تكن صفة العدل والحزم والعلم كل حين على مقياس واحد فى كل فرد تولى الخلافة، أو الملك، والنوابغ قليل عددهم فى كل صناعة، فكيف بأصعب الصناعات صناعة الملك وكان الصالح فى القرون الأولى أكثر من الطالح فى الملوك والزعماء وفى القرن الرابع كثر عدد من لايصلح للملك والإدارة للبلاد وقوى الدخلاء فاستأثروا بالحكم وبقى القول الفصل لهم فى الحياة العامة ولاحول ولاطول للخلفاء من العرب » .

ولم يكن العثمانيون أقل استبداداً بالحكم أو تحيفا على روح الإسلام ومبادئه من غيرهم، وقد جاءوا فى عصر لم يبق فيه من الإسلام غير شعائره، وحين اعتنقوا الإسلام، اعتنقوه فى الصورة التى وجدوه عليها : وكان إيمانهم به قوياً فتمسكوا بتقاليده وتعصبوا لها وحفلوا بشعائره وطقوسه أكثر مما حفل بها العرب، ولكنهم ظلّوا بعيدين عن روح الإسلام الحقة .

ولم يكن للتركى من مرونة الطبع ومن سماحة الخلق ما للعربى فجمدت الحضارة العربية على يديه، وكانت قد بدأت تذبل بعد أن دمر المغول معقلها العتيد فى بغداد ولم يدرك الأتراك روح الإسلام فى الحكم والسياسة تلك الروح التى تتمثل فى الأخوة الإسلامية فحكموا الدولة حكماً إمبراطوريا صارما، وكانوا من العرب أشبه بالرومان من الإغريق، فلم يكن للرومان ذكاء الإغريق ولكن الإمبراطورية الرومانية عمرت أكثر مما عمرت أثينا وذلك بفضل القدرة على التنظيم الإدارى ، ودقة التشريع الرومانى إلا أن الحضارة التى أبدعتها أثينا وورثتها مقدونيا وحملها الإسكندرية فى فتوحه فترك بذرتها فى كل منازل فتوحه، هى الحضارة التى عاش الرومان يجنون ثمارها ويتفيئون ظلالها بعد ذلك بعشرات القرون حتى اجتثتها المسيحية من جذورها .

وجهل الأتراك بروح الإسلام رغم تمسكهم الشديد بشعائره وتعصبهم له هو الذى أدى بهم إلى إهمال الأخوّة الإسلامية فنرى السلطان محمد الفاتح قاهر القسطنطينية لايمد يد العون إلى الإسلام فى الأندلس ، بل إن السلطان سليمان القانونى قد تحالف مع فرانسو الأول ولم يشأ أن يتعاطف مع مسلمى الأندلس فى محنتهم ولعلهم لم يأخذوا عن الإسلام غير الجزية والحرب وإقامة الشعائر والتعصب لها، حتى أصبحت الخلافة الإسلامية هى الأخرى

شعيرة من شعائر الدين ففقدت فى الفكر الإسلامى تلك الفكرة الخاطئة التى غرس بذرتها العباسيون فكرة الدولة الدينية وإن لم يعنوا بها إلا بعد أن بدأت حاجتهم إليها ، ورأى السلاطين فيها تأييداً لحكمهم يجمعون بها المسلمين من حولهم، ولعلهم أدركوا ما تضفيه الخلافة على حكمهم من قوة مبعثها القداسة التى أصبحت لها فى نفوس المسلمين ، فنرى السلطان سليم بعد أن فتح حلب يرد على الخطيب فى صلاة الجمعة وقد دعاه بلقب « مالك الحرمين الشريفين » قائلا : « أنا أقل من أن أملك الحرمين الشريفين ومفخرتى أن أكون لهما خادماً. ويقال إنه كان يفضل لقب حامى الحرمين على لقب الخلافة. فلما بدأ اهتمامهم بالخلافة وعرفوا مقامها بين المسلمين أصبحت بالنسبة لهم مظهرا للتعالى فى ميدان السياسة وصورة للفخر على غيرهم من حكام المسلمين وتأييداً لمكانتهم وشرعية أحكامهم لدى السواد الأعظم من الناس فالسلطان « خليفة رسول رب العالمين » وحايز الأمامة العظمى . ووارث الخلافة الكبرى كما جاء فى « قانون نامة » عن ألقاب السلطان سليمان القانونى، والخليفة كما فى رسالة من السلطان أحمد الأول إلى الإمبراطور مانياس « ظلّ الله تعالى فى الأرضين ، المتمكن على المقام الشريف إنى جاعل فى الأرض خليفة .. حامى وحاكم السلطنة العلية ومقر الخلافة السنية » وهو « سلطان البرين وخاقان البحرين وحامى الحرمين » كما كان من ألقاب السلطان عبد الحميد الثانى .

وإذا كان العثمانيون قد رفعوا أعلام الإسلام فوق بقاع وقف دونها عاجزاً من قبل وأقاموا حكما توطدت فى ظله كلمة الإسلام ووحدوا صفوف العرب فى حكم مركزى وطيد بعد أن تقسمته دويلات متفرقة لم يكن يربطها بعضها إلى بعض غير رباط الولاء للخلافة فى بغداد، أو بعيدة بنفسها عن هذا الرباط فى حكم مستقل إلا أنهم عجزوا عن أن يتمثلوا الشعوب المفتوحة كما تمثلها العرب، فلم ينتشر الإسلام فى البلاد التى دانت لهم فى أوربا كما انتشر على يد العرب فى فتوحهم من قبلَ رغم مابذلوه فى هذا السبيل بتوطين أعداد غفيرة من المسلمين فيها وانتهاجهم سبلا من الدعوة يجيزها الدين ولاتنكرها حرية العقيدة، إلاّ أن الروح التى حملها العرب فى فتوحهم الأولى فدان العالم لها أينما حلوا كانت غير الروح التى حملها من جاءوا بعدهم فاختلفت القدوة واختلف معها الأثر .

وجهل الأتراك بروح الإسلام برغم تمسكهم الشديد بشعائره وتعصبهم له هو الذى أدّى بهم إلى الانحراف الذى قضى عليهم كما قضى على من قبلهم، وكما مدّ الإخاء الإسلامى فى عمر الدولة العباسية فقد مدّ فى عمر الدولة العثمانية فعاشت كما عاشت الدولة العباسية تعانى من الضعف والهوان وإن بقيت كلٌ منهما حيّةً تدبّ فيها الروح أمداً يتعدى حدّ

الأجل ، وإن لم يدرك العثمانيون حقيقة الإخاء الإسلامي فى علاقة الحاكم بالمحكوم وفى وحدة الأمة الإسلامية على اختلاف حكامها ، إلّا أن الأخوة التى تجمع المسلمين هي التى كانت تمدّهم بالقوة حين وهن سلطان الدولة .

ولعلنا نرى لهم من العذر مالانراه للعباسيين فقد قام العباسيون على دولة قريبة العهد بالنبوة والإسلام على نقائه لم يتحيف عليه أصحابه ولم تتفرقهم الملل والنحل بعد وهم دوحة الإسلام ونبعه الزاخر بالعلم والمعرفة أما العثمانيون فقد اعتنقوا الإسلام فى وقت متأخر، وقبل أن يبدأ ظهورهم على مسرح التاريخ كانت غاشية الظلام توشك أن تسربل عالم الإسلام بحلكة قائمة فقد قضى التتار على الدولة العباسية وانساحوا فى بلاد الإسلام يدمرون ويقتلون وينشرون الفزع ويحوّلون المدن الزاهرة أطلالاً خربة، وجاءت جموع الصليبيين من بعد فداست أرضه ودنست محارمه وأغرقت الصليب فى بحر من الدماء والنصرانية قد نزت على مزاهر الاندلس فحولتها يباباً.

وعندما دفعت بهم المقادير إلى هضاب آسيا الصغرى يلوذون بأولاد عمومتهم السلاجقة كانت موجة المدّ المغولى قد ارتدت على أعقابها أمام المصريين فى عين جالوت وحين علا نجمهم فى آسيا الصغرى فى منتصف القرن الرابع عشر كان القدر قد كتب لهم أن يجددوا صولة الإسلام ويرفعوا أعلامه على بقاع لم تقتحمها تكبيرة الإسلام من قبل، ولكن روح الإسلام كانت قد خبت فى النفوس فلم يكن لهم منها زاد يقيهم شر البوار الذى عصف بالعباسيين من قبلهم حين أنحلت لديهم القيم الإسلامية فهانوا وهان أمرهم، فقد أصابتهم الهجنة فى دمائهم حين تسروا بالأجانب فأولدوهم أولياء العهود كما أصابتهم الهجنة فى إدارتهم فكان الكثير ممن تولوا مركز الصدارة العظمى فى الدولة حديثى عهد بالإسلام ومنهم من انتحله زلفى لغاية أو سبيلا لمأرب، وأوغلوا فى الرذائل والشهوات وأحاطوا أنفسهم بالقيان والندمان واندفعوا فى الغيلة والقتل حتى قتلوا أبناءهم وأخواتهم فقد قتل مراد الثالث ثلاثة عشر أخاً له وعشر نساء حوامل من أبيه ومنهم من قتل بنيه وكان هذا سنة من سننهم. وأصبح القيان والجوارى والخدم والمماليك والندمان حكاماً، وقواداً ، ووزراء، وكانوا بعد ذلك كله شر السلاطين استبداداً وبطشاً، وبقدر ما كان الترك بشير مجد للدولة الإسلامية بقدر ما أصبحوا نذير شرّ ما لبث أن استشرى فأودى بأمة الإسلام والعرب إلى هاوية المهانة والاستعمار ولو قدر لهم أن يلوذوا بمبادئ الإسلام فى حكمهم وإدارتهم وسلوكهم وأخلاقهم لحملوا الأمة على نهجهم ولأبقوا على أصالتهم الحربية التى أشاعت الرعب فى الأمم الأوربية ولجدّد الإسلام شبابه على أيديهم.

ومع ذلك بقى الإسلام وسيبقى سامقاً مرفوع اللواء تجلجل تكبيرته فى الخافقين ما دامت شريعة الإسلام باقية وما بقى كتاب الله وسنة نبيه بينهم يهديانهم إلى الحق ويجنبانهم الضلال.

وقد أقام الإسلام فى حمى العقيدة دولة وسعت عالماً لم تسعه دولة من قبل. وفى موجة من المدّ الحضارى لم تبلغها موجة فى اندفاعها قبل ذلك، وبقيت الموجة هادرة تكتسح الحدود والسدود ما بقيت العقيدة قوية فى النفوس، تجمع الحاكم والمحكوم على الولاء لها والاستمساك بمبادئها فإذا تحيف الحاكم عليها فإن من الناس من يغضب ومنهم من يمالئ، فيمد الحاكم للممالئين فى بساطه، ويلقى بنقمته على الغاضبين فإذا أشتدت النقمة ولاذ الناس منها بالسكوت عنها والخضوع لها أو تمردوا عليها تكون الثورة وغالباً ما تعصف بها قوة الدولة فلا يبقى غير الاستسلام وفى النفوس ما فيها من مرارة ويبقى الولاء للعقيدة دون الولاء للدولة، ولا تجد الدولة من بنيها ردءاً لها فى الملمات، وقد حمل الأمويون الناس على الولاء خوفاً ورهباً فلما بدأت انتفاضة العباسيين، لم تجد من أوليائها سنداً لها.

وقد بقيت أعلام الأمويين تخفق فى كل البقاع بعقيدة الإسلام تشرق وتغرب ما بقيت روح الجهاد كامنة فى النفوس ولكنه كان جهاداً لله لا للدولة ففى سبيل الله يهون كل وقر منها ما دامت تسلك بهم سبيل الجهاد يخلصونه لله، فإذا اشتدّ الوقر وانقلب ظلماً لا تقبله المروءة ويعدو على مبادئ الدين كان غضب الناس منها بدايةً للانتفاض عليها فلم يقض على الأمويين إلّا لأنهم أغفلوا مبدأ أساسياً من مبادئ الإسلام هو مبدأ المساواة فسودوا العرب على الموالى، وما طلب الموالى غير المساواة بالعرب فى الحقوق والامتيازات، وما يقابلها من واجبات والتزامات فلما أعيتهم السبل كان تشجيعهم للعباسيين بدايه الانتفاضة التى أودت بالأمويين، ومن هذا القبيل ما كان من ثورة البربر فى شمال أفريقية عام ١٢٣هـ بقيادة ميسرة أحد أبطالهم. ويقول الطبرى فى ذلك إن بضعة عشر من البربر وعلى رأسهم ميسرة أحد أبطالهم قدموا على هشام بن عبد الملك فطلبوا الإذن فلم يسمح لهم فأتوا من يسمع شكاتهم اليه يقولون: «أبلغ أمير المؤمنين أن أميرنا يغزوا بنا فى جنده، فإذا أصاب نفلهم دوننا وقال هم أحق به فقلنا هو أخلص لجهادنا، وإذا حاصرنا مدينةً قال تقدموا وأخرّ جنده فقلنا تقدموا فإنه ازدياد فى الجهاد ومثلكم كفى إخوانه فوقيناهم بأنفسنا وكفيناهم، ثم إنهم عمدوا إلى ماشيتنا فجعلوا يبقرونها عن السخال يطلبون الفراء الأبيض لأمير المؤمنين فيقتلون ألفى شاة من جلد، فقلنا ما أيسر ذلك لأمير المؤمنين فاحتملنا ذلك وخليناهم.

ثم إنهم سامونا أن يأخذوا كل جميلة من بناتنا فقلنا: هذا ليس فى كتاب ولا سنة ونحن مسلمون – فأحببنا أن نعلم أعن رأى أمير المؤمنين ذلك أم لا ؟».

ولما لم يصلوا بشكاتهم إلى الخليفة عادوا إلى بلادهم فخرجوا على عاملة فقتلوه واستولوا على أفريقية، ثم عرف الخليفة أن من جاءوا، ولم يقابلوه هم الذين قاموا بالثورة على عامله.

وفى الأندلس تزعم مؤنس أحد قواد طارق بن زياد ثورة للبربر عام ١٢٤هـ لنفس الأسباب التى قام من أجلها إخوانهم بالثورة فى شمال أفريقية، وفى مصر قامت ثورات أخرى فى خلافة هشام بن عبد الملك. كان آخرها ثورة حدثت فى ولاية عبد الملك بن مروان بن موسى بن نصير اللخمى عام ١٣٢هـ بسبب زيادة الخراج.

ولم تتعرض هذه الثورات لجوهر الخلافة أو لوحدة الدولة وإنما كانت تطلب المساواة والعدالة وتنشد تحقيق المبادئ التى جاء بها الإسلام ولم تبغ ثورة من هذه الثورات الخروج على الوحدة الإسلامية التى طبعت المسلمين بجوهر الإخاء الإسلامى الذى مدّ فى عمر الدولة الإسلامية رغم تحيفها على روح الإسلام ومبادئه العظيمة، فلم تسقط الدولة الأموية إلّا نتيجة ثورة داخلية، وبقيت الدولة العباسية رغم انحلالها فلم تسقط إلّا بفعل قوى، واستمرت الدولة العثمانية رغم مباذل الخلفاء وانحطاطهم حتى لفظت الروح على فراش المرض. وعندما سقطت بكاها المسلمون بدمع حار فاض شعراً على لسان أمير الشعراء أحمد شوقى:

عادت أغانى العرس رجع نواح ... ونعيت بين معالم الأفراح
كفنت فى ليل الزفاف بثوبه ... ودفنت عند تبلج الأصباح
ضجت عليك مآذن ومنابر ... وبكت عليك ممالك ونواح
الهند والهة، ومصر حزينة ... تبكى عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس ... أمحا من الأرض الخلافة ماح؟
وأتت لك الجمع الجلائل مأتما ... فقعدن فيك مقاعد الأنواح

وبقيت الدولة الإسلامية قائمة رغم بوارها وانحلالها وظلت الخلافةقبلة المسلمين فى كل أرجاء العالم الإسلامى وقدر للخلفاء العثمانيين وحدهم أن يمدّوا نفوذهم الروحى على عالم الإسلام دون منافس، وما كان لغيرهم أن يدعى خلافة المسلمين بعد أن دالت دولة المغول فى الهند وزحف الاستعمار على بلاد الإسلام فى شرق آسيا، إلّا أن العثمانيين حوّلوا الخلافة إلى ملهاة سياسية يلوّحون بها جلباً لمغنم أو دفعاً لضرٍّ فنالوا برّها وإن لم يكونوا أبراراً بها فلوّثوها ولوّثوا مكانتها فى التاريخ ولوثوا معها جلال الإسلام ومع ذلك بقيت دولتهم قائمة تغالب نزع الاحتضار، بفضل أخوّة الإسلام التى وحّدت مشاعر المسلمين بالولاء للخلافة.

والأخوة الإسلامية وهى من شعائر الإسلام الكبرى كانت وقاءً للدولة الإسلامية فى

تحللها وانهيارها عندما بدت الخلافة وكأنها الرباط الأكبر لوحدة المسلمين وأخوّة الإسلام فكانت ردءًا للدولة فى قوتها ووقاءً لها فى ضعفها لا لأن الخلافة شعيرة من شعائر الإسلام ولكن لأنها تمثلت الأخوّة الإسلامية فى إطار الوحدة الإسلامية الكبرى.

إلّا أن الخلافة وقد قامت على الشورى وهى مبدأ من مبادئ الإسلام الأصيلة انقلبت ملكيةً أو توقراطيةً على يد الأمويين، وملكيةً إلهيةً على يد العباسيين والعثمانيين. وطالما كان الخلفاء من القوة ورجاحة العقل ما يمكنهم من السيطرة القادرة على الأمور وسياستها بحزم بقيت الدولة قويةً رافعةً أعلامها فى الداخل وفى الخارج، فإذا قام عليها خليفة ضعيف ضعفت وهانت مكانتها فى الخارج واختلّت أمورها فى الداخل، على خلاف ما إذا كان الشعب مصدر السيادة وقام الحكم على الشورى وهو المقابل للديمقراطية الحديثة فإنه قادر على تجنب الأخطاء وأصبح وقاءً للدولة من عثرة الفرد وقد تكون عثرةً قاتلة.

ولم تكن الدولة الإسلامية فريدةً فى حكمها الأوتوقراطى بين دول العالم فى عصرها ولم تكن مساوئ الحكم الفردى وقفاً عليها وحدها، فقد كانت تلك طبيعة الحكم حينذاك حتى جاء الإسلام ليحرر البشر من القنية والعبودية وليعلن المساواة ويلغى الفروق بين الطبقات ويقيم العدل ويوقر الحياة ويعلى من كرامة الإنسان ويرفع أعلام الحرية.

وقام الحكم الإسلامى على هذه المبادئ متوخياً روح الإسلام الحقة، واستطاع العرب فى ظلّها أن يكتسحوا العالم القديم شرقاً وغرباً ورأت الشعوب المقهورة فى قدومهم خلاصاً من التعاسة والبؤس والاستبداد والجور والظلم فدانت لهم ودانت بدينهم فلما خبت سوْرة المبادئ العظيمة فى نفوسهم ولانت لهم الحياة وركنوا إلى الدعة وناشتهم المطامع والإحن وقفت موجة المدّ الإسلامى وسرعان ما مزقت الفرقة رباط الدولة، وإن بقى الإخاء الإسلامى وقاءً لها من الانهيار والزوال.

ولم تكن ردّة الحكم الإسلامى عن الشورى إلى الحكم المطلق مجافيةً لروح العصر فقد كان ذلك طابع الحكم إلّا أن الحكم الإسلامى بالرغم من استبداد الحكام كان خيراً منه فى الدول المعاصرة له، وذلك لأن المجتمع الإسلامى قد احتفظ بسلامته إلى حدّ بعيد فقد ظلت الشريعة الإسلامية دستورا للناس فى سلوكهم وعلاقاتهم وبقيت تقود المجتمع فى تفكيره وأعماله فهى على «بساطتها – كما يقول مؤلف روح الإسلام – قابلة لأعظم درجة من التطور وفق ما يقتضيه التقدم المادى للحضارة» فلم ير الناس فيها ما يعوق تقدمهم وتطلعهم إلى حياة سوية ولم يروا فيها ما ينكره العقل أو تجفوه الفطرة السليمة «وهذا ما جعلها على مدى القرون – كما يقول المؤرخ محمد عبد الله عنان – دستورًا سياسيًا واجتماعياً لمعظم الدول والمجتمعات الإسلامية بل هذا هو السر فى أن كثيراً من المجتمعات

الإسلامية الحديثة، ما زالت فى عصرنا تحتكم راضيةً مغتبطةً إلى كثير من الأحكام والنصوص التى وضعت منذ ثلاثة عشر قرناً».

فبينما كانت الدولة الإسلامية توحد بين القانون والدين «فتصون القيم الاجتماعية من التحلل والانطلاق الشائن إلى مهاوى الرذيلة، كانت القسطنطينية، حاضرة بيزنطة، قد اجتمعت فيها كل رذائل المدن الكبرى لا فرق بين الأغنياء والفقراء فالقسوة والوحشية والتقوى - كما يقول ول ديورانت - كانتا تتبادلان الاستحواذ على نفوس الأباطرة بينما العامة كانوا يوفقون بين حاجتهم الملحة إلى الدين ومفاسد السياسة، والحرب وما فيها من عنف وظلت جرائم خصى الأطفال ليكونوا أغوات للحريم، واغتيال المطالبين بالعرش أو من تدور حولهم شبهة المطالبة به أو سمل عيونهم تتوافر خلال الحكم على اختلاف الأسر الحاكمة والجماهير التى فرقتها الانقسامات الدينية والعنصرية والطائفية توغل فى الفساد متقلبة، دائمة الثورة تتعطش إلى سفك الدماء ترشوها الدولة بوجبات من الخبز والزيت والخمر بلا ثمن وتسليها بسباق الخيل ومصارعة الوحوش والرقص على الحبال، والتمثيليات الصاخبة الفاحشة البذيئة فى الملاهى والمواكب الامبراطورية والكنسية، وقاعات الميسر تنتشر فى كل مكان، ولا يخلو شارع من بيوت الدعارة وفى كثير من الأحيان تقوم إلى جوار الكنائس واجتمع فى نساء بيزنطة العهر والورع، كما اجتمع فى رجالها الذكاء وفساد الضمير، وكان المجتمع يؤمن بالسحر والتنجيم والكهانة والعرافة والاتصال بالشياطين والتنبؤ بالغيب».

وبينما يعود الفضل فى بقاء الإمبراطورية البيزنطية حيَّةً ألف عام تعانى من التحلل والانهيار، إلى قوة التشريع الرومانى والنظام الإدارى الذى استطاع أن يوفق بين المركزية واللامركزية، يعود الفضل فى بقاء الدولة الإسلامية قرابة ثلاثة عشر قرناً إلى التوفيق بين الشريعة والحياة الاجتماعية توفيقاً صان للمجتمع الإسلامى حيويته حتى فى أشد الأوقات التى أصيبت فيها الدولة بالتحلل أو أصيب فيه المجتمع بالجمود .

وبينما كان تحلل الدولة ينعكس على المجتمع البيزنطى، كان المجتمع الإسلامى على العكس هو الذى يعكس حيويته على الدولة فى تحللها فيمدها بالقوة ففى الوقت الذى كان فيه أباطرة بيزنطة يجاهرون برذائلهم، لم يكن الخليفة أو السلطان فى الدولة الإسلامية بقادر على الجهر بالمعصية، وأكبر ما كان الخلفاء يؤخذون به انغماسهم فى ألوان من الترف والمتاع لا ينكرها الدين وإن جفت روحه وهم حريصون - وإلى وقتنا هذا - على الظهور بمظهر من يرعى الدين ويؤدى فروضه فلا تفوتهم صلوات الجمع والأعياد والمواسم، ولا يجهرون

أبداً بإفطارهم رمضان وإن لم يصوموه - كما ظلّت أحكام الشريعة وهى الرباط الأكبر لحياة الأسرة وعلاقات المجتمع وعاداته وتقاليده صامدةً قوية.

وقد لا نرى صورة للفرق بين المجتمع الإسلامى والمجتمع البيزنطى المسيحى من صورة اللقاء بين السلطان ألب أرسلان السلجوقى والإمبراطور رومانوس البيزنطى فى موقعة «ملازكرد» وهى من المواقع الحاسمة فى تاريخ الإسلام، فقد عرض القائد السلجوقى على عدوّه صلحاً معقولاً رفضه رومانوس بازدراء وكان جيش السلطان من خمسة عشر ألف مقاتل وجيش الإمبراطور من مائة ألف مقاتل، ودارت الدائرة على الإمبراطور ووقع فى الأسر وسأله ألب أرسلان عما كان يفعل به لو ابتسم الحظ لجنده ؟ فأجابه الإمبراطور بأنه فى هذه الحال كان يمزق جسمه بالسياط. ومع ذلك عاملة ألب أرسلان أحسن معاملة وأطلق سراحه محمّلاً بالهدايا بعد أن وعده بأداء الفدية، مما حمل المؤرخ جيبون على التنويه «بمسلكه الذى أطلق لسان أعدائه بالثناء عليه، وغدا درساً لأعظم العصور مدنية».

وحين نستقرئ أسباب انهيار الدولة الإسلامية وتخلف المسلمين اليوم لانراه إلّا فى انحراف الحكم عن مبادئ الإسلام وغلبة الاستبداد على الشورى، والأثرة على الإيثار، وما كان للاستبداد من عواقب وخيمة أدّت إلى فساد الحكم وفساد المجتمع معاً وانقسام المسلمين إلى فرق وطوائف انقساماً نال من وحدتهم وجار على شعيرة الإخاء الإسلامى وهى أوّل ما أخذ به النبى الكريم فى تنظيم الجماعة الإسلامية الناشئة وغدت من مبادئ الإسلام الكبرى ولم يكن ذلك إلا بسبب التنافس على متاع الدنيا وشهوة السلطان كما قلنا من قبل.

ومع هذا الانحراف عن مبادئ الإسلام الأصيلة فى الحكم والعلاقات الاجتماعية والسلوك العام للجماعات الإسلامية بقيت الدولة قوية طالما قام عليها الأفذاذ من رجالها وبقى البناء الاجتماعى سليماً طالما بقيت روح الإسلام حية فى النفوس، فالانقسامات السياسية تختفى فى وجود حاكم قوى، كما يختفى الجمود والتعصب فى ظل الحرية - حرية العقل وحرية الضمير، حرية الفرد وحرية المجتمع - :«وقد كان للحرية العقلية وحرية الرأى - كما يقول هيكل - من القدسية ما يستهديه اجتهاد المشرعين والفقهاء فى القرون الأولى، وما يدل عليه ما نقل من كتب الفلسفة اليونانية، وما أخذ به المفكرون والفلاسفة الإسلاميون من مبادئ هذه الفلسفة اليونانية وما أضافوه اليها من عندهم» فلما انقلبت الحرية جموداً ولما ذبل الإخاء الإسلامى «أمام سلطان الباطشين من الحكام المستبدين - كما يقول - عند ذلك بدأ تدهور الإمبراطورية وانحلالها».

وقد بدأ الوهن حين ارتدت موجة الفتوح الإسلامية أمام القسطنطينية أكثر من مرة كان

آخرها فى خلافة سليمان بن عبد الملك والقرن الأول الهجرى على وشك المغيب، وحين نزلت الهزيمة بجيش عبد الرحمن الغافقى فى بلاط الشهداء من سهول بواتييه عام (١١٤هـ - ٧٣٢م) بعد ارتداد المسلمين عن القسطنطينية بخمسة عشر عاماً، وبعدها ظلت الحرب سجالاً بين الإسلام والنصرانية فى أوقات تتخللها المناوشات والتهادن الموقوت ثم كانت غارة الصليبيين على الإسلام فى معاقله وكانت الموجة قد بدأت ترتد إليه حتى يقوض سلطانهم صلاح الدين الأيوبى فى حطين (٥٨٣هـ - ١١٨٧م) وكان المدّ الإسلامى قد بدأيعلو حين أوقع ألب أرسلان بقواته القليلة الهزيمة فى ملازكرد بالقوات التى سيرتها الامبراطورية البيزنطية لحرب المسلمين عام (٤٦٣هـ - ١٠٧١م) وفيها خاض ألب أرسلان المعركة وقد لبس البياض وتحنط استعداداً للموت. وفيه يقول «ويل ديورانت» إنه كان جديراً بلقبه ألب أرسلان أى الأسد الباسل.

ثم بلغت موجة المدّ قمتها حين أخذت فتوح العثمانيين تعلو فى أوربا وتضرب أسوار فيناً بعد أن اقتحمت قوات السلطان محمد الثانى الذى عرف بفاتح القسطنطينية (عام ٨٥٧هـ - ١٤٥٣م) واستولى عليها لتصبح عاصمة الخلافة الإسلامية باسم الآستانة عروس المدائن الإسلامية لخمسة قرون تاليه.

ثم كان انحسار الموجة ونزول الاستعمار الأوربى المسيحى على عالم الإسلام نزول السيل العرم مع امتداد موجة الاستعمار الأوربى إلى الشرق أوائل القرن السادس عشر حين أصبحت «جوا» عاصمة الهند البرتغالية عام ١٥٣٠ فأقاموا محاكم التفتيش كما أقاموها فى الأندلس لاستئصال شأفة المسلمين وفرض المسيحية على المواطنين ببركة البابا إسكندر السادس الذى بارك فتوح ملك البرتغال ومنحه لقب «سيد البحار والحاكم الأعظم والتاجر فى الحبشة وبلاد العرب وفارس الهند» ولا نستغرب بعد ذلك أن يقول القائد الإنجليزى اللنبى بعد دخوله بيت المقدس عام ١٩١٧ كلمته المأثورة «اليوم انتهت الحروب الصليبية».

وفى حالتى المد والانحسار فى موجة الفتوح الإسلامية وقد غدت بعد أن دان الشرق للإسلام صراعاً بين الشرق الإسلامى والغرب المسيحى، لانرى الموجة تعلو وترتفع إلا بارتفاع القيم الإسلامية والتمسك بروح الإسلام، فلم يرتد المسلمون أمام القسطنطينية إلّا بعد أن ناشتهم الفرقة والحروب الداخلية أيام الأمويين وألهتهم مفاتن الملك الجديد ومتاعه وخفت فيهم روح الجهاد ولم يكن أمراء الجند على مستوى المهام العظيمة التى نيطت بهم ،فقد كان مسلمة بن عبد الملك قائد جيش الحصار عاجزاً قليل الخبرة بفنون الحرب سريع الاستهواء يتجاوز اعتزازه بنفسه حدود قدرته، وحين دانت لهم واقتحموا أبوابها

ظافرين على يد محمد الفاتح كانت شهوة الغلب والتوسع تفوق شهوة الجهاد الدينى وإن غدا نصراً للإسلام توغل بعده العثمانيون إلى قلب أوربا إلاّ أن الفاتحين الجدد كانت تنقصهم روح الإسلام التى طوت الشعوب من قبل فى غمار الإسلام ولم يخسر المسلمون موقعة تور أو بلاط الشهداء على ما كان من شجاعة قائدهم عبد الرحمن الغافقى إلا لأن الشقاق كان يضطرم بين قبائل البربر التى يتكون منها الجيش حرصاً على أسلاب الحرب، وما غنموه فى المواقع السابقة، وكانوا يتوقون للانسحاب بغنائمهم : فلما التحم الجيشان وظن المسلمون أن العدو قد اقتحم موقع غنائمهم ارتدوا عن المعركة لحمايتها فشاع بين صفوفهم الاضطراب وخسروا المعركة واستشهد الغافقى فيها . وهذا ما كان من الرماة المسلمين فى موقعة أحد حين خالفوا أمر النبى وسارعوا إلى الغنائم فاهتبل خالد بن الوليد الفرصة واقتحم مواقعهم ودارت الهزيمة عليهم، فلو أن التجرد الذى حمل المسلمين الأوائل فى القادسية واليرموك كان لهم فى موقعة بلاط الشهداء لكسبوا المعركة وتغيرت مسيرة التاريخ . ولولا الخلافات التى ناشت حكم الأمويين والمعارك الداخلية التى خاضوها فأوهنت من سير الفتوح كما أوهنت من الحمية للجهاد لأنفذ موسى بن نصير مشروعه الذى كان يعتزم فيه اختراق أوربا من الغرب إلى الشرق واقتحام الدولة البيزنطية من مشارفها الغربية والقضاء عليها والدخول إلى دمشق عن طريق القسطنطينية . ولكن الطمع وشهوة الحكم والتسلط قضت على روح الجهاد كما قضى التحيف على الشريعة وتعدد الفرق الدينية وخلافاتها على روح الإسلام وأوهن من شأن المسلمين . وران ركود طال أمداه على الفكر الإسلامى فلم يصح إلا على ضجيج الحضارة الغربية الحديثة وبلاد الإسلام قد وقعت جميعا فى قبضة الاستعمار الغربى فلم ينج منها غير ولايات المشرق العربى التى بقيت تعانى من فساد الخلافة العثمانية واستبداد الحكم العثمانى ومساوئه، وقد غشيتها سحب الجهل الغائم بالجمود والتعصب مما أدّى إلى تسرب كثير من البدع والضلالات إلى الإسلام « لايرضاها الله ورسوله » – كما يقول مؤلف حياة محمد – ولم تنج سيرة صاحب الرسالة من هذا التحيف . « فأضيف إلى حياة النبى – كما يقول – مالا يصدقه العقل ولا حاجة إليه فى ثبوت الرسالة » مما حمل بعض المستشرقين ممن جانبهم الإنصاف وحمل غيرهم من الطاعنين على الإسلام ونبيّه العظيم، على اتخاذها حجّة فى مطاعنهم على الإسلام وإنه علة تأخر المسلمين وتخلفهم مغفلين أن هذا الدين هو الذى حمل بدو شبه الجزيرة العربية ظافرة أعلامهم مبدعين أعظم حضارة شهدتها العصور الوسطى حتى امتدت دوحة الإسلام إلى شعوب لم تصلها موجة الفتوح الإسلامية ومازال الإسلام يجذب إليه كل يوم من يأخذونه بروح الإنصاف وقد رأوا فى تعاليمه خلاصاً من ضلالات الحضارة الحديثة وتنكرها للمسيحية

وانتشار موجة الإلحاد فى عالم لم يجد وفاقاً بين دينه وحضارته فنبذ الدين إلى العلم ولم يزاوج بينهما فضلت روحه ومزقته الغربة وعصف به الضياع فأقبل لاهياً متبذلاً على حياة مصيرها العدم المطلق لايحكمه فيها غير سلطة الدولة وقدرتها على الإرغام فحل وازع القانون الوضعى محل وازع الضمير والجزاء الإلهى .

ولعلنا لا نلوم هؤلاء المتحيفين على الإسلام من المستشرقين ولا المتعصبين من الطاعنين عليه ، كما نلوم أنفسنا وقد تحيفنا على الإسلام فحملناه مالا يرضى الله ورسوله ووسمناه بالجمود حين أغفلنا النظر والاجتهاد ، ولذنا بالدولة فلم تعد وسيلة لإقامة النظام الاجتماعى بل غدت غاية تغلب عليها شهوة الحكم ونزعة السلطان ، وحملنا الحكم – إبقاءً على وجوده – على النظر فى الشريعة من خلال السلطة ، فكل ما يبقى على السلطة هو السائر على ألسنة الناس ، وتفسر آيات القرآن وتختلق الأحاديث والروايات تأييداً لها أو تأييداً لاتجاه سياسى مخالف ، ثم تقوم الدولة منكرة ما أوصى به الإسلام واستنه الخلفاء الأوائل للحكم على عهد الراشدين ، فيتحول الحكم من الشورى إلى الملك العضوض على يد الأمويين ثم إلى الحق الإلهى على يد العباسيين ويغدو استبداداً مطلقاً مسربلاً بالتفويض الإلهى على يد العثمانيين .

ولعلنا نتساءل أكانت نكسة المسلمين لانحراف الدولة أو لانحراف المسلمين أنفسهم عما قضت به الشريعة من تعاليم ومبادئ ؟

وقد لانجور على الحقيقة إذا قلنا إن روح الإسلام بقيت سارية فى نفوس المسلمين تمد الحضارة الإسلامية بكل مايزودها بالنماء والرقى وبقيت العلاقات الاجتماعية قائمة على الأخوة بين المسلمين وعلى التسامح والعدالة فيما بينهم وفيما بينهم وبين غيرهم من اليهود والنصارى والمجوس ، فلم يعرف الإسلام التفرقة العنصرية أو الطائفية ونهى عنها وساوى بين الناس على اختلاف مللهم ونحلهم وأصولهم وطبقاتهم .

ويقول مؤلف روح الإسلام « إن شريعة الإسلام تقوم على العدالة والإنصاف وتتسم بالبساطة والدقة، ولاتحمل المرء أمراً لايطيقه أو يصعب عليه القيام به أو إدراكه وكان فى هذا نجاة للبلاد الإسلامية من أوضاع الإقطاع والنظام الإقطاعى ، والشريعة الإسلامية لاتعترف بامتيازات خاصة ولا بنظام طبقى ، وكان لهذا أثره فى تحرير الأرض من الأعباء الجائرة التى فرضتها قوانين المتبربرين، وضمان المساواة التامة فى الحقوق بين الأفراد».

« لهذا بقيت روح الإسلام سارية فى النفوس بنجوة من عسف السلطة أو جور السلطان ، فبالرغم مما طرأ على روح الإسلام السياسية بانقضاء عهد الراشدين كان من

الفقهاء وما عرف عن العرب من صراحة الرأى من يردّ الخليفة بتلاوة آية من القرآن الكريم أو يستشهد ببيت من الشعر ».

ولم يمنع استبداد الخلفاء بالحكم من ازدهار الحركة الفكرية إذ بقيت الحرية العقلية والفكرية أعظم زاد للحضارة الإسلامية ما لم تعرض لحق الخليفة فى الحكم أو تنكره عليه، ولم يكن هناك من يعرض لطبيعة الخلافة أو يخوض بالبحث فيها بعد أن غدت سنّة مأثورة بين المسلمين وإنما كان الخلاف على من يليها ومن هو صاحب الحق فيها، وما كان من الخلفاء من يرحم عادٍ على حقه أو داع لغيره أو لغير دولته حتى استنّ العثمانيون سنّة الفتك لكل من يخشون منه على منصبهم ولو كان من الأبناء أو الإخوة.

وكان من الخلفاء من يشجع الحركة الفكرية ويتحمس لها، فالمنصور العباسى على جفوة طبعه كان من أعظم أنصار الحركة الفكرية، وهو الذى أمر بترجمة أمهات الكتب العلمية والأدبية إلى اللغة العربية وكان على قدر غير ضئيل من المعرفة بالعلوم والرياضيات، واحتذى خلفاؤه حذوه فلم يقفوا عند تشجيع العلم والعلماء بل سعوا بأنفسهم إلى اكتساب ضروب المعرفة، وغدت الحضارة الإسلامية فى العصر العباسى الأوّل أعظم مما كانت حضارات الأمم السابقة، وكان الولاة ينافسون الخلفاء فى تشجيع العلوم والفنون والآداب، وكانوا يرون «طلب العلم فريضة دينية عملاً بوصية نبيهم» – كما يقول سيد أمير على – «فكان الطلاب والعلماء يهرعون من كلّ حدب وصوب يستمعون إلى حكماء العرب، وجاءت وفود النصارى من بقاع أوربا النائية يلتحقون بالمدارس والكليات الإسلامية حتى كان ممن درس منهم على أيدى المسلمين فى الأندلس من أصبحوا رؤساء للكنيسة».

وكان الخليفة المأمون – وقد بلغت الحضارة الإسلامية فى عهده عصرها الذهبى – يرى: «أن أهل العلم هم صفوة الله فى خلقه ونخبته من عباده» وأنهم «مصابيح الدجى وسادة البشر».

فطالما ظلت روح الإسلام الحقة ساريةً فى النفوس بقيت أعلام الحرية الفكرية والعقلية والسياسية عالية الذرى وبقى بناء الحضارة شامخاً مشدود الأركان، وغدت الأُخوّة الإنسانية والعدالة والمساواة تفىء بظلها الوارف على البشرية جمعاء.

فإذا أردنا أن نفسر نكسة المسلمين فى حاضرهم فإن علينا أن نعود إلى الوراء لنرى أن الظلام الذى خيم على عالم الإسلام كان بسبب فساد الدولة وتحيفها وتبذل حكامه، وغلبة السلطان وشهوة الحكم ونزعة الاستبداد عليهم فاستباحوا فى سبيلها روح الإسلام وأهدروا من أجلها كل حق إنسانى.

ويصف مؤلف روح الإسلام، في كثير من اللوعة والأسى هذه الانتكاسة بقوله: «ما من مسلم يخلص لنبيه إلا ويفيض حزناً وخجلاً، وأسفاه. إن دين الإنسانية والإخاء العالمي لم ينج من آفة الإحن والخلاف الذي لا يبقي ولا يذر، إن الدين الذي جاء بالسلام والسكينة لعالم مزقته الأهواء قد غدا هو نفسه نهباً للنزوات وشهوة الحكم والسلطان، فإذا كانت المساوئ التي نعيناها على المسيحية قد جاءت من قصورها عن الوفاء بحاجة الإنسان والحياة، فإن المساوئ التي حلت بالمسلمين قد جاءت بسبب التنافس على متاع الدنيا وندت عن النزعة الفردية وتمرد الجماعات الثائرة على قواعد الأخلاق والنظام».

ولم يكن الفساد في الدولة الإسلامية عن ضعف في بنائها أو في ولاتها وحكامها وإنما كان فيما جبلت عليه نفوسهم من الطمع والشهوة إلى الحكم والنزعة إلى الاستبداد، ولعلنا نستشهد مرة أخرى بما استشهد به سيد أمير علي من تعليق «دوسون» ونتفق معه فيه وهو أن «المسلمين لو ساروا على سنّة نبيهم وتخلقوا بأخلاق الخلفاء لأصبحت أمبراطوريتهم أوسع رقعة وأبقى على الزمن من الإمبراطورية الرومانية».

ويزيد سيد أمير علي هذا الأمر فيقول: «إن أطماع بني أمية وما جبل عليه الأعراب من التمرد والذاتية أسفر عن نفسه لا يحجبه أنهم يقابلون عدواً مشتركاً مما أدّى إلى سقوط ذلك الصرح الذي شادته سواعد المسلمين الأوائل بما أبدوه من بطولة وإخلاص، فخسروا موقعة تور، والنصر منهم قاب قوسين أو أدنى، وفقدوا أسبانيا لأنهم لم ينسوا أحقادهم القديمة وهم يواجهون العدو المشترك» ويستطرد قائلاً: «إلا أن الإسلام بقى حياً في نفوس أصحابه على الرغم من انقضاء عهد الجمهورية الإسلامية الأولى... إذ أنه يمثل أرقى ما وصل إليه التطور الديني للبشرية ولم يكن وجوده أو بقاؤه مرتبطاً بحياة دولة أو فئة من الناس بل كان ذيوعه وانتشاره يفئ خيراً وبركةً على كل من يلوذ به من الشعوب في كل عصر وفقاً لحاجاتها الروحية ومداركها العقلية». ثم يقول: «إن المنازعات والانقسامات الدينية أدّت إلى تمزيق شمل الأمة الإسلامية... فمن المعروف أن معظم الفرق التي ظهرت في الإسلام ترجع في المقام الأول إلى السياسة والتنازع على الحكم».

وأول ما بدا من تحيف الدولة الإسلامية وانحراف عن روح الإسلام تحيفها على مبدأ الشورى وانحرافها عنه حين حوّل معاوية الخلافة إلى ملك وراثي واحتال على مبدأ الاختيار بالبيعة الإجبارية لنفسه ثم لابنه يزيد «وهكذا اقتعد عرش الخلافة - كما يقول سيد أمير علي - في أغرب فلتة من فلتات الحظ سجلها التاريخ من كان أبواه من ألد أعداء رسول الله ﷺ قبل أن يعتنقا الإسلام».

وبقيت الخلافة ملكاً وراثياً والبيعة لها وجوباً فى أعناق المسلمين وكفّروا من تخلف عنها فكان التحيف على الشريعة كالتحيف على مبدأ الاختيار، حين يختار الخليفة من يليه ويحمل المسلمين على البيعة له رهباً ورهقاً.

وكم سالت دماء المسلمين فى سلسلة من النزاع الطويل حول من يلى الخلافة وكم دبرت المؤامرات وأرتكب من صنوف الغيلة والقتل والفتك بالخصوم ما يتنزه عنه الإسلام.

وألمت الفرقة بعالم الإسلام حتى وقتنا هذا، وهوى صرح الأخوّة الإسلامية العظيم فلم تقم له قائمة بعد.

ولكن بقيت روح الإسلام العظيمة تصون المجتمع الإسلامى وتزوّده بالنمو والحياة حتى أبداع حضارة ظلت تشرق بنورها على بغداد والقاهرة وقرطبة وغيرها من الحواضر الإسلامية حتى فى أشدّ أوقات الدولة الإسلامية تمزقاً وضعفًا إذ بقيت سورة المعرفة تورى العقل الإسلامى بالخلق والإبداع فأبدع للحضارة من العلم والفن والاختراع ما ازدهرت به بلاد الإسلام حتى نزلت جحافل التتار عليها فدمرت معالمها وقضت على كل معالم النهضة الفكرية والعلمية فى ربوعها. وبعدها بأقل من قرنين زحفت المسيحية على أسبانيا وحوّلت مغانى الأندلس وجناتها الفيحاء إلى صحارى جرداء أقفر فيها العقل كما أقفرت الأرض وران ظلام كثيف على بقاع ظلت طويلا تشع بنور العلم والمعرفة كما تضوع بجلال الإسلام.

وذوت المعرفة وخبا العقل إذ لم يجد منها غذاء، وفى ركام الجهل توارت روح الإسلام الحقة فحلّ التعصب محل السماحة، والجمود محل البحث والاجتهاد، والركود محل التفتح والانطلاق، ولعل ما أصاب المجتمع الإسلامى على يد طائفة من العلماء ورجال الدين كان أشد مما أصابه على يد الدولة لأن «طائفة من العلماء - كما يقول مؤلف حياة محمد - الذين يجب عليهم أن يكونوا ورثة الأنبياء قد آثرت السلطان على الحق والجاه على الفضيلة، فاتخذت من علمها وسيلة تضلل بها سواد أهله وناشئته، هؤلاء العلماء هم أنصار الشيطان، وهم لذلك أثقل الناس تبعة أمام الله، وأوّل واجب على كل عالم مخلص حقًّا لعلمه ولله أن يحاربهم وأن يستأصل بذور فسادهم؛ لأنهم يفتنون الناس عن الحق والهدى ويضلونهم عن سواء السبيل، وإذا جاز أن يكون لهؤلاء العلماء المضلّين مجال حيث يقتتل العلم والدين على السلطان فى الغرب فلا مجال لهم فى البلاد الإسلامية حيث تزاوج الحضارة فيه بين الدين والعلم، وحيث يكون الدين بغير علم كفراً، والعلم بغير دين تجديفاً، ولو أن العالم، استظل بحضارة الإسلام على ما صورها القرآن ولم تجن عليه فتوح المغول وغيرهم ممن دخلوا فى الإسلام ولم يعملوا بمبادئه ولا عملوا على نشرها، بل اتخذوه وسيلةً لحكم سواد المسلمين

على مبادئ تناقص مبادئ الإخاء الإسلامى، لتبدل الأمر فى العالم غير الأمر، ولنجت الإنسانية من كثير مما ترزخ اليوم تحته من: أهوال الشقاء».

وما أرانا اليوم أكثر حاجة من أى يوم مضى إلى النظر فى تاريخنا وفى روح ديننا القويم وتعاليمه العظيمة حتى نستهدى طريقنا إلى الحضارة الجديدة التى نتلمسها فى نور الإسلام، كما اهتداها آباؤنا على عهد النبوة العظيم فأهدوا للعالم خير حضارة وزودوه بأكرم قدوة يوم أقاموا دولةً على العدل والأخوّة والمساواة والإيثار والتسامح والمودّة ليسود الإسلام والخير وتعلو كلمة الحق فى رسالة سيد المرسلين.

وما أرانى فى هذا البحث قد أوفيت على الغاية مما أردت، وإنما هو محاولة قصدت منها أن أنقى الإسلام مما شابه ممن تحيفوا عليه طمعاً فى الحكم أو طمعاً فى المغنم « ولم يكن لهم – كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده – ذلك العقل الذى راضه الإسلام والقلب الذى هذبه الدين ».

فإن كنت قد وفقت فما كان توفيقى إلا بالله، وإن كنت قد قصرت فما هو إلا جهد المقل و (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين).

والحمد لله على ما هدانا هو الموفق وهو المعين.

دكتور

حسين فوزى النجار

المعادى ١٦ نوفمبر ١٩٦٩